

المحاضرة التمهيديّة

عناصر المحاضرة

- التّعرّف على وَصْفِ المقرّر ونبذة مختصرة عنه.

- أهداف المقرّر.

- محتوى المقرّر (الموضوعات التي ندرسها في المقرّر).

- المصادر والمراجع

وصف المقرّر

مُقرّر النّحو التّطبيقي (3) مُقرّر لِبكالوريوس الآداب في الدِّراسات الإسلامية ؛ يتعمق فيه الطالب في دراسة أثر اللغة في اختلاف الأحكام الفقهية ،وأثر اللغة في اختلاف الحكم التفسيري ، وبعض موضوعات النّحو التي تُنمّي قدراته.

أهداف المقرّر

- أن يتعرّف الدارس على أثر اللّغة في اختلاف الأحكام الفقهية والتّفسيرية.
- أن يستعيد الطالب أهمّ الأساسيات النّحوية والكتابية التي درسها في التعليم العامّ.
- أن تنمو قدراته على فهم القواعد عن طريق التّطبيق.
- أن تتوسّع ثقافته التّحصيلية حول أمهات الكتب التراثية.
- أن يستخدم الفصحى تكلمًا وقراءةً وكتابةً، ويكتشف مواطن اللّحن في الكلام.
- أن يتمكن من فهم بعض أساليب العلماء السّابقين عن طريق كُتُبهم.
- أن يتمكن من حفّظ الشّواهد الفصيحة ليستقيم لسأله، وتتوسّع مُخيّلته.

محتوى المقرّر

- أثر اللّغة في اختلاف الحكم الفقهيّ.
- أثر اللّغة في اختلاف الحكم التفسيريّ.
- حروف المعاني وأثرها الدّلاليّ.
- إعراب الجُمْل .
- إعراب أشباه الجُمْل.

المراجع والمصادر التعليمية

المراجع الرئيسيّة :

- 1- أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، عبد الوهاب عبد السلام طويلة، دار السلام، 1420 هـ - - 2000 م.
 - 2- التّطبيق النحوي، د. عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
 - 3- التفسير اللغوي للقرآن الكريم د.مسعد الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
- المصادر والمراجع المساعدة

المراجع المُساندة:

السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية. عزام الشجراوي، النحو التطبيقي . عبدالهادي الفضلي، مختصر النحو. علم النحو العربي، عبد القادر محمد مايو، مراجعة وتدقيق د. زهير مصطفى، دار القلم العربي – أبو حنيفة واستدلّاه النّحويّ واللّغويّ على المسائل الفقهية، مجلة كلية الإمام الأعظم، العدد الثّالث، السنة الثّانية، 2006 م.

المحاضرة الأولى عناصر المحاضرة

- حاجة الفقيه إلى اللغة العربية.
 - الاحتجاج باللغة العربية على الأحكام الشرعية.
 - الأسباب الرئيسة لاختلاف المجتهدين.
 - الاختلاف العارض من جهة اللغة.
- حاجة الفقيه إلى اللغة العربية ما من شك في أن الفقه الإسلامي قانون يحكم الناس، ويحدد لهم تصرفاتهم من أقوال وأفعال وتصرفات، واللغة العربية أداة لفهم ذلك القانون، وتلك الأدلة التي وردت بهذه اللغة؛ ولذا جاءت التشريعات بأحكام موكولة إلى اصطلاح اللغة وما تعنيه العربية من مفاهيم.
- وقد تطرق علماء الأصول والفقه واللغة إلى ذلك بشكل جلي، فهذا ابن فارس اللغوي تجد في كتابه (الصاحبي) باباً بعنوان (القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية)، فيقول: إن علم اللغة كالواجب على أهل العلم لئلا يحدوا في تأليفهم أو فتياهم عن سنن الاستواء).
- ويقول ابن جني في الخصائص: ذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد منها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فائماً استهواه واستخفه ضعفه في هذه اللغة الشريفة التي خوطب كافة بها.
- كما أن الفراء يرى أن النظر الصحيح في اللغة العربية يساعد على فهم أكثر العلوم.
- ويروى أن أبا عمر الجرمي مكث ثلاثين سنة يفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه ذلك أنه كان يعلم حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش.
- من هنا يتبين لنا أن اللغة العربية وبخاصة النحو والصرف من المواد التي تقوم عليها علوم الشريعة، فهي إحدى المواد التي يقوم عليها علم أصول الفقه، ولما كان الفقه يبحث في الأحكام الجزئية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، فإن النحو أحد مواد بنائه؛ لأن موضوع أصول الفقه البحث في تلك الأدلة التفصيلية، وقد كان النحو من مقوماته، والفقه هو تخريج الفروع على تلك الأدلة، فقد كان من مميزات بنائه علم النحو؛ لأن ما كان مادة للأصل كان مادة للفرع، وقد صرح الرمخساري بهذه الرابطة.
- ولهذا ينبغي للعالم المجتهد أن يكون متعمقاً في علم العربية وبخاصة نحوها وصرفها ألفاظها وتراكيبها؛ لأن الإطلاع والتأمل والتعمق للمجتهد في الأحكام الشرعية له أثر بليغ في استخراج تلك الأحكام؛ فكل من النحو والصرف يمنح المجتهد ملكة قوية في اجتهاده، ويفتح له آفاقاً واسعة في استنباط الفروع من أصولها، فهو علم مرتبط بتوجيه التركيب اللفظي، وبيان دلالاته التي تختلف من تركيب إلى آخر، وكم من المسائل الشرعية يختلف الحكم فيها تبعاً لاختلاف التركيب ومدلوله.
- الاحتجاج باللغة العربية على الأحكام الشرعية :
- لقد دأب علماؤنا على جعل الاجتهاد باللغة العربية من نحو ولغة على الأحكام الشرعية أمراً أساسياً؛ فمعظم أسباب الاختلاف في أحكام الفروع الفقهية قائمة على أساس لغوي مما يدعو للرجوع إلى اللغة رجوعاً كلياً في توجيه قصد الإنسان لإصدار الحكم الشرعي على تصرفه.
- وفي صيغة الاحتجاج باللغة العربية للأحكام الشرعية تنقسم الأحكام إلى قسمين:
- القسم الأول:** مما لا مجال فيه للاجتهاد، ولا يعتمد على لغة يحتج بها له؛ وذلك يتمثل بالعقيدة الإسلامية، كالإيمان بالله وتوحيده واليوم الآخر... الخ؛ لأن موضوعها غير اللغات.
- وكذلك الأحكام التي قامت على أدلتها القطعية ورود والدلالة التي لا خلاف فيها، كوجوب الصلاة والصيام وغيرهما.

المحاضرة الثانية

«الاختلاف العارض من جهة الاشتراك واحتمال التأويل (المُشْتَرَك)».

- أقسامه من حيث الوضع.
- أقسامه من حيث أنواع الكلام.
- أقسامه من حيث معانيه.
- معالجة المشترك.
- تعريف المشترك

المُشْتَرَك: هو ما وُضِع في اللغة لمعنيين أو معانٍ مُختلفة الحقائق على سبيل التبادل .
أو هو ما تعددت احتمالات معانيه من غير ترجيح لأحدهما على غيره.

أو هو اللفظ الموضوع لمعنيين مُختلفين أو أكثر، بوضع واحد أو أوضاع مُتعددة، على سبيل التبادل». فإنه يشمل المشترك اللفظي والمعنوي، فإذا كان الوضع مُتعدداً فالاشتراك لفظي، كلفظ (العين) وإذا كان واحداً وتعددت احتمالاته فالاشتراك معنوي، كلفظ (القتل) فإنه موضوع لإزهاق الروح، لكن يندرج تحته جميع أنواع القتل؛ كالقتل بالتسبب والقتل العمد ، وشبه العمد والخطأ، والقتل دفاعاً عن النفس والقتل تنفيذاً للحد. ولا يُعرف المراد منه إلا بالقرائن الخارجية المُحيطة باللفظ؛ لأنه ليس في صيغته دلالة على معنى مُعين مما وُضِع له أو ممّا يحتمله.

أقسامه من حيث الوضع:

- 1-المشترك اللفظي، وهو ما وُضِع في اللغة لمعنيين أو معانٍ مُختلفة الحقائق، على سبيل التبادل.
- 2-المشترك المعنوي، وهو لفظٌ وُضِع وضعاً واحداً لقدر مُشترك بين عدة معانٍ، لكل منها ماهية خاصة.

أقسامه من حيث أنواع الكلام:

1-اشتراك في المفرد: أي في معنى اللفظة المفردة، ويشمل ثلاثة أقسامٍ فرعية:

- أ- اشتراك في الاسم: مثل لفظ الجارية، فيتناول الأمة والسفينة ، ولفظ المولى فإنه يطلق على السيد والرقيق والمُعْتِق والعَتِيق، ولفظ القراء، فإنه للحيض والطهر.
- ب- اشتراك في الفعل: مثل(عسعس) في قوله:(والليل إذا عسعس) لتردده بين أقبل وأدبر، ولفظ(نكح) فإنه مشترك بين العقد والوطء.

ج-اشتراك في الحرف:مثل (أو) في قوله تعالى:(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) فهل هذا الحرف للتنويع والتفصيل أو للتخيير؟

2-اشتراك في المركب، ويشمل:

- أ-اشتراك ناتج عن الأحوال التي تعرض للفظ المفردة من إعراب وتصريف، كاشتراك لفظ (يدعون) بين جمعَي الذكور الغائبين والإناث الغائبات، ولفظ (المختار) بين اسم الفاعل والمفعول.

المحاضرة الثالثة عناصر المحاضرة

- حاجة الفقيه إلى اللغة العربية.
- الاحتجاج باللغة العربية على الأحكام الشرعية.
- الأسباب الرئيسة لاختلاف المجتهدين.
- الاختلاف العارض من جهة اللغة.
- نماذج من الاشتراك العارض في اللفظة المفردة

من أمثلة المشترك بين معانٍ متضادة :

قال تعالى ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ فَالْقُرُوءُ بضم القاف وفتحها يُطلق في كلام العرب على الحيض وعلى الطهر، قال أبو عبيد وابن بطال وغيرهما: الأقراء من الأضداد في كلام العرب، تكون الحيض وتكون الأطهار؛ وذلك أنَّ (القرء) في كلام العرب معناه الوقت؛ فلذلك صلح للطهر والحيض معا ، فمن استعمال العرب لها بمعنى الطهر قول الأعشى:

وفي كلِّ عامٍ أنت جاشمٌ غزوةً
مورثةً مالا، وفي الحي رفعةً

ومن استعمالها بمعنى الحيض قول ابن الأعرابي:

يا ربِّ مولى حاسدٍ مُباغضٍ له قروءٌ كقروء الحائض

وبناء على ذلك اختلف العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في المراد من الآية، وفي عدة المطلق؛ أهي ثلاثة أطهار أم ثلاث حيضات؟ وكان ترجيحهم لأحد التفسيرين مبنيًا على أدلة وقرائن خارجية؛ لأنَّ اللفظ في ذاته صالح للمعنيين حقيقة.

من نماذج المشترك بين معانٍ مختلفة غير متضادة:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ﴾ النساء 44، وقال في المائدة 6: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۖ مِنْهُ﴾ فما المراد بالصعيد والطيب؟

الصعيد في كلام العرب على وجوه، فالتراب الخالص الذي على وجه الأرض يُسمى صعيدا، ووجه الأرض يُسمى صعيدا، والطريق يُسمى صعيدا، أمَّا لفظُ الطَّيِّب، فيُطلق على ثراب الحرث وعلى الطاهر كما يُطلق على الحلال، وبناء على اشتراك هذين اللفظين اختلف العلماء فيما يجوز التيمم به.

من الأمثلة على معالجة المشترك في اللفظة المفردة:

قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ۚ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾ فكلما سلطان تحتل الدية والقصاص، والمُحْتَمِلُ لشئئين يُصرف إلى أحدهما بدليل يفيد غلبة الظن كما في اللفاظ المشتركة؛ لأنَّه اشتراكٌ معنوي. واتفق الفقهاء على أنَّ لَوْلِيَّ الدم أحد شئئين: القصاص أو العفو، لكنهم اختلفوا هل الانتقال من القصاص إلى العفو على أخذ الدية حق واجبٌ لَوْلِيَّ الدم دون أن يكون هناك خيار للمُقتَص منه، أم لا تثبت الدية إلا بتراضي الطرفين، فإذا لم يرض المُقتَص منه أن يؤدِّي الدية لم يكن لولي الدم إلا القصاص مُطلقًا أو العفو مُطلقًا؟

من نماذج الاشتراك العارض من قبل اختلاف أحوال اللفظة المفردة من إعراب وتصريف:

قال تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ﴾ فقد نهى الله عن المضارة في العقود بفعلٍ تحتل صيغته معنيين؛ فقال: (ولا يُضَار) والفعل المُشَدَّد الآخر إذا كان مجزومًا حُرِّك بالفتحة لخفتها، ولو فُكَّ ظهر السكون، فحيث أدغم لزم تحريكه. وهذا الإدغام جعل الفعل يقبل الاحتمالين التالين:

1- أن يكون مبنياً للفاعل. والأصل ولا يُضارَر- بكسر الراء الأولى- فيكون كاتب وشهيد فاعلين، نُهيا عن مضارة المكتوب والمشهود له، بالتغيير في العقد المكتوب أو الشهادة زيادة أو نقصاناً. فمضارة الكاتب بأن يكتب ما لم يحمل عليه، كان يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً، فيُبطِلُ بذلك حقاً، ومضارة الشاهد بأن يشهد بما لم يستشهد أو يكتُم الشهادة.

2- أن يكون مبنياً للمفعول. والأصل ولا يُضارَر- بفتح الراء الأولى- فيكون كاتب مفعولاً لما لم يُسم فاعله، أي نائب فاعل. وشهيد معطوف عليه. والمعنى: لا يضار أحدُ الكاتب ولا الشاهد، بأن يُعنَتَا ويُمنَعَا من أشغالهما، ويُكَلَّفَا بالكتابة والشهادة في وقتٍ يشق عليهما أو بأن يُطلب منهما ما لا يليق في الكتابة والشهادة، ويُحمَلَا على ما لا يجوز، عن طريق مضايقتهما وتهديدهما أو ما أشبه ذلك.

وَرَجَّحَ هذا المعنى بأنه لو كان النهي متوجَّهًا نحو الكاتب والشاهد لقال: وإنْ تفعلا فإنَّه فسوق بكما، وبأن السياق من أول الآيات، إنما هو للمكتوب والمشهود له.

من الاشتراك العارض من قبل تركيب الكلام :

1- من أمثلة التراكيب الدالة على معانٍ مُتضادة: قال تعالى: ﴿وَمَا يُنَلِّى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَأَمَّى النَّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ قال أبو عبيدة: هذا اللفظ يحتمل الرغبة والنفرة. وذلك أن العرب تقول: رغبت عن الشيء، إذا زهدت فيه، ورغبت في الشيء، إذا حرصت عليه، فلما رُكِبَ الكلام في الآية تركيباً سقط منه حرف الجر، احتمل التأويلين المتضادين.

وبناء على ذلك اختلف العلماء في تفسير هذه الآية باختلاف الحرف المُقدَّر بعد (ترغبون) أ- قال بعضهم: معناها وترغبون في أن تنكحوهن لمالهن أو جمالهن، فتمسكوهن رغبة في ذلك.

ب- وقال آخرون: معناها وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن وفقرهن. وكان الأولياء في الجاهلية كذلك، إن رأوها جميلة موسرة تزوجها وليَّها، وإلا رغب عنها.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال، وهو أن أهل العربية ذكروا أن الحرف يجوزُ حذفُه باطراد مع أن وأن- الساكنة والمُشدَّدة- بشرط أمن اللبس، فكيف حُذِفَ هنا؟ والجواب أن المعنيين صالحان، ويدلُّ على ذلك سبب النزول، فصار كلُّ من الحرفين مُراداً على سبيل البدل.

2- من أمثلة التراكيب الدالة على معانٍ مُختلفة غير مُتضادة:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ فقد اختلف العلماء في حكم قبض الرهون أهو شرط تمام أم شرط صحة؟

أ- ذهب الحنفية والشافعية إلى أن القبض وَصَفٌ في الرهن شرطٌ في صحته. واحتجوا بظاهر النص، فإنَّ المصدر المقرون بالفاء في محلِّ الجواب يُراد به الوجوب في البيان العربي.

ب- وذهب مالك وآخرون إلى أن القبض ليس شرطاً في صحة العقد، وإنما هو شرطُ تمامه واستحقاقه، ويجبر الراهن على تسليم الرهن كالبيع، فهما عقدان ماليان لا يُشترط فيهما التَّقَابُضُ.

كما ترتب على القبض نفسه اختلاف آخر، أهو قَبْضٌ استيفاء؟ فيكون مضموناً بما يقابله من الدين كما قال الحنفية. أم هو لمجرد الاستيثاق؟ فلا يسقط من الدين شيءٌ بهلاكه بلا تَعَدٍّ ولا تقصير عند المُرتَهن كسائر الأمانات كما قال الشافعية؟.

المحاضرة الرابعة

عناصر المحاضرة

- الاختلاف بسبب الاشتراك اللغوي في اللفظ، وقد سبق.
- الاختلاف بسبب التضاد في دلالة اللفظ.
- الاختلاف بسبب مخالفة المعنى الأشهر في اللفظ.

تمهيد

لَمَّا كان التفسير اللغوي من أكبر المصادر التفسيرية، فإنه سيكون له أثر كبير في التفسير، ولا شك. وبالتأمل في الألفاظ القرآنية نجدها على قسمين:

الأول: اللفظ الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً، وهو إما أنه لا يخفى على أحد من العرب؛ كالأرض والسماء، والضحك، والحث.

وإما أن يكون فيه غرابة على بعض الناس، ولكنه-كذلك- لا يحتمل إلا معنى واحداً؛ كالنَّباب، والأحقاف، والشَّائئ، وغيرها.

الثاني: اللفظ الذي يحتمل أكثر من معنى في وَضْع اللغة، كالقُرء، وعسces، والعتيق، والممنون، وغيرها. وهذا القسم هو الذي تبرز فيه آثار التفسير اللغوي؛ لأن اللفظ الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً لا يمكن أن يُتصوّر فيه وقوع الخلاف.

- وقد صار هذا الاحتمال اللغوي ذا جانبين في أثره في التفسير:

أما أولهما، فيمكن أن يوصف بأنه سلبي؛ لأن فيه استعمالاً لهذا الاحتمال في الانحراف بالتفسير إلى غير المعنى المراد والصحيح، وسبب ذلك -في الغالب- أن المرء يعتقد، ثم يبحث في الاستدلال لهذا المعتقد، فيجد في مجاز اللغة وقليلها وشاذها ما يكون دليلاً له، فيتمسك به، ويترك القول الذي هو أقرب منه ظاهراً وحقيقة.

وأما الثاني، فيمكن أن يوصف بأنه الجانب الإيجابي، وهو هذه الاحتمالات اللغوية التي أنثرت التفسير بسبب اختلاف فهم المفسرين فيها.

وهذه الاحتمالات قد تكون الآية قابلة لها بلا تضاد، وقد لا تكون كذلك، ولكل حكمه من حيث القبول والرد.

هذا، وقد نشأ الاختلاف في التفسير نتيجةً للاجتهاد فيه، وقد يكون الخلاف بسبب الاختلاف في اعتماد المصدر، فهذا يُفسر مُعْتَمِداً على حديث نبوي، وذاك يُفسر مُعْتَمِداً على اللغة. كما قد يحدث الخلاف في الاعتماد على المصدر الواحد، وأكثر ما يقع ذلك في مصدر اللغة، وذلك راجع إلى الاحتمال اللغوي الذي يرد على النص القرآني، وسأبين هنا الخلاف الذي نشأ في التفسير اللغوي بسبب اختلاف دلالة اللفظ في اللغة، وهو اختلاف تكمن مظاهره فيما وضعناه لهذه المحاضرة من عناصر، على نحو ما سبق، وذلك فيما يلي:

أولاً- الاختلاف بسبب الاشتراك اللغوي في اللفظ سبق القول في هذا الاشتراك فأوضحنا تعريفه وأسبابه، وهنا أشير إلى أن ألفاظ العرب ترد على ثلاثة أقسام: الأول: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، وهذا هو الأعمُّ الغالب، مثل الرجل والمرأة، واليوم والليلة.

الثاني: اختلاف اللفظين والمعنى واحد، مثل عير وجمار، وأتى وجاء، وهذا توسع في الكلام وزيادة في التصرف بالألفاظ. الثالث: أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً، وهو المشترك اللفظي.

وأمثلة المشترك الذي وقع فيه خلافت في تفسيره في القرآن كثيرة، منها الاختلاف في تفسير لفظ (النَّجْم) من قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ على قولين، الأول: النجم: ما نبت على وجه الأرض مما ليس له ساق، وهو قول ابن عباس وابن جبير والسُّدِّيِّ والكَلْبِيِّ وسفيان الثوري.

وأما اللغويون فقد حكي عنهم الأزهري قولهم، فقال: «وأما قوله جل وعزَّ (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ) فإنَّ أهل اللغة وأكثر أهل التفسير قالوا: النجم: كل ما نبت على وجه الأرض مما ليس له ساق» وممَّن نصَّ من اللغويين على تفسير النجم بأنه لا ساق له من النبات: الفراء وأبو عبيدة، وابن قتيبة، والمبرد، وكُراع، والجوهري، وغيرهم.

القول الثاني: النجم: نجم السماء، وبه قال مجاهد، والحسن البصري، وقتادة. ولم أجد من اللغويين من قال بهذا القول سوى حكاية بعضهم له.

وللاستزادة في الأمثلة يُنظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم د. مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1422 هـ، ص 459-466.

ثانيًا- الاختلاف بسبب التَّضَادِّ في دلالة اللَّفْظ.

الأضداد: الألفاظ التي تأتي للمعنى وُضِدَّه، كلفظ «جَلَلٍ»: للشَّيْءِ العظيم والشَّيْءِ الحَقِير. والتَّضَادُّ: نوعٌ من المشترك اللفظي، وهذا ما قال به فُطْرُب. وقد اعتنى علماء اللغة بهذه الظاهرة اللغوية في كلام العرب، فألفوا فيها المؤلفات، ومنهم: فُطْرُب، وأبو عبيدة، والتَّوْزِي، وابنُ السَّكَيْت، وأبو حاتم، وابنُ الأنباري، وغيرهم.

ولم تخلُ هذه المؤلفات من الأمثلة القرآنية التي فُسِّرَت على هذه الظاهرة اللغوية، ولكن الملاحظ أنَّ بعض الأمثلة التي ذكروها من الأضداد لم يقع فيها خلافت بين المُفسِّرين، وإنَّ كان اللَّفْظُ يأتي للمعنى وُضِدَّه، لكن أحدَ معانيه جاء في غير القرآن، أو يجيء في موضعين من القرآن، ولكلِّ موضعٍ معنى يُخالف الآخر ويضادُّه، ومن ذلك: لَفْظُ «الظَّنِّ»، حيثُ يُستعمل عند العرب للشكِّ واليقين.

وقد ورد في القرآن بالمعنيين، في موضعين مختلفين، قال ابن الأنباري (ت 328هـ): «فأما معنى الشكِّ فأكثرُ من أنْ تُحصَى شواهدُه. وأما معنى اليقين، فمنه قول الله: ﴿وَأَنَا ظَنُّنَا أَنَّ لَن تُعْجِزَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ وَلَن تَعْجزَهُ هَرَبًا﴾ معناه: عَلِمْنَا. وقال جلَّ اسمه: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ معناه: فَعَلِمُوا بغير شكِّ». والمقصود أنَّ هذا اللفظ، وإنَّ كان من الأضداد، لم يقع بين المُفسِّرين خلافت فيه في موضع واحد.

أما أمثلة أحرف الأضداد التي وقع فيها خلافت، فمنها:

1- اختلف المُفسِّرون في لَفْظِ «الْقُرْءِ» في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ على قولين: الأوَّل: الحيض، والثَّاني: الطهر، وقد سبق عرضه فيما سبق من محاضرات.

والمقصود: أنَّ التَّضَادَّ الذي في دلالة الكلمة الواحدة كان سببًا في الخلاف بين المُفسِّرين. ويمكن الرجوع إلى كتب الأضداد لمعرفة ما حُكي من أحرف الأضداد التي وقع فيها خلافت بين المُفسِّرين.

ومِمَّا ينبغي أنْ يُذكر: أنَّه ليس كلُّ حرفٍ ادَّعي فيه التَّضَادُّ أنَّ هذا يُقبَلُ على إطلاقه؛ بل لابدُّ من تحرير هذا التَّضَادِّ، فإنَّ ثبت، قيل به، وإلَّا فلا، والله أعلم.

الاختلاف بسبب مُخالفة المعنى الأشهر في اللفظ.

يَرِدُ على اللَّفْظِ في لغة العرب احتمالُ الاشتراك، كما سبق، وقد تكونُ دلالة اللَّفْظِ على المعنيين في درجة قوِّية من الاحتمال، فيكونُ اللَّفْظُ دائرًا بين معنيين، أحدهما أشهرُ وأظهرُ في معنى اللَّفْظِ من الآخر. وإذا دار الكلام بين هذين، قُدِّمَ الأشهرُ والأظهرُ من معاني اللفظ، ومن أمثلة ذلك:

ذكر الطبري في قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ أقوالاً عن السَّلف:

القول الأوَّل: وترجمه بقوله: اجعلوا بيوتكم مساجد تُصَلُّونَ فيها، وذكر ذلك عن ابن عباس وإبراهيم النَّخَعِي ومجاهد والضَّحَّاك، وغيرهم.

الثَّاني: اجعلوا مساجدكم قِبَلِ الكعبة، وذكر ذلك عن ابن عباس ومجاهد والضَّحَّاك وقتادة.

الثالث: وترجمه بقوله: اجعلوا بيوتكم يُقابِلُ بعضها بعضًا، وذكر ذلك عن سعيد بن جبير.

اللؤلؤة الوردية

وقد اختار الطَّبْرِيُّ البيوت المسكونة، فقال: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، القول الذي قَدَّمنا بيانه، وذلك أنَّ الأغلب من معاني البيوت- وإن كانت المساجدُ بيوتًا- البيوتُ المسكونة، إذا ذُكِرتْ باسمها المُطلق، دون المساجد ؛ لأنَّ المساجد لها اسمٌ هي به معروفةٌ، خاصٌّ لها، وذلك: المساجدُ. فأما البيوتُ المُطلَقةُ بغيرِ وَصلِها بشيءٍ، ولا إضافتها إلى شيءٍ، فالبيوت المسكونة. وكذلك القبلَةُ، الغالبُ من استعمال الناس إياها في قِبَلِ المساجدِ للصلوات.

فإذا كان ذلك كذلك، وكان غيرَ جائزٍ توجيهُ معاني كلام الله إلَّا إلى الأغلب من وجوهها، المُستعمل بين أهل اللسان الذي نزل به، دونَ الخَفِيِّ المجهول، ما لم تأتِ دلالةٌ تدلُّ على غير ذلك -ولم يكنْ على قوله: ﴿وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ دلالةٌ تقطعُ العُذرَ بأنَّ معناه غيرُ الظاهرِ المُستعمل في كلام العرب - لم يَجْزُ لنا توجيهُه إلى غيرِ الظاهرِ الذي وصَفنا ، وكذلك القولُ في: قِبْلَةٌ».

والمقصودُ هاهنا أنَّ ورودَ هذه المعاني المُخالفةِ للمعنى الأشهر في مدلول اللفظ عند العرب كانت سببًا في حَمَلِ بعض المُفسِّرين الآياتِ عليها.

وسأذكر مثالًا على ذلك ، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاَهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ فقد اختلف المفسرون في لفظ (ضَحِكَتْ)، على قولين: القول الأول: أنَّ معنى ضَحِكَتْ: الضَّحِكُ المعروف، وهو قول الجمهور، أمَّا القول الثاني: فهو أنَّ ضَحِكَتْ: حاضَتْ.

وسببُ هذا الخلاف أنَّ المعنى الأول - أي الضَّحْك - هو المشهورُ في دلالة اللفظ، أمَّا الثاني فقليل؛ ولذا أنكره بعض اللُّغويين، ولكنه إنكارُ مردودٍ، إذ المُثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النَّافي، ومن حَفِظَ حُجَّةً على مَنْ لم يحفظ. وهذا القولُ فضلًا عن وروده عن السَّلَف، فإنَّه مُدَعَّمٌ بالشواهدِ الشَّعريةِ التي تُثَبِّتُه لُغَةً، وهو مع ثبوته لُغَةً، أضعفُ في التفسير من القولِ الأول؛ لأنَّ المعنى المشهور مُقَدَّمٌ على المعنى القليل.

المحاضرة الخامسة

عناصر المحاضرة

- الاختلاف بسبب الاشتراك اللغوي في اللفظ، وقد سبق.
 - الاختلاف بسبب التضاد في دلالة اللفظ.
 - الاختلاف بسبب مخالفة المعنى الأشهر في اللفظ.
 - الاختلاف بسبب أصل اللفظ واشتقاقه
- الاشتقاق: أَخَذَ صِيغَةً مِنْ أُخْرَى مَعَ اتِّفَاقِهِمَا مَعْنَى، ومادةً أصليَّةً، وهيئةً تركيبٍ لها؛ لِيُذَلَّ بِالثَّانِيَةِ عَلَى مَعْنَى الْأَصْلِ، بزيادةٍ مُفِيدَةٍ؛ لِأَجْلِهَا اخْتَلَفَا حُرُوفًا أَوْ هَيْئَةً؛ كضاربٍ من ضَرَبَ، وَحَذَرَ من حَذَرَ، وهذا هو الاشتقاق الأصغر، وهو المقصود هنا.
- والاشتقاق عودٌ بِاللَّفْظِ إِلَى أَصْلِهِ؛ لِيُنْبِئَ عَنْ مَعْنَاهُ. ولما كان الاشتقاق مُفِيدًا فِي مَعْرِفَةِ أَصْلِ الْكَلِمَةِ، فَإِنَّهُ يَفِيدُ كَذَلِكَ فِي مَعْرِفَةِ خَطَأِ بَعْضِ التَّفَاسِيرِ الشَّاذَّةِ الَّتِي خَرَجَ بِهَا قَائِلُوهَا عَنْ الْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ بِسَبَبِ دَعْوَى بَاطِلَةٍ، وَمِنْ ذَلِكَ:

- 1- ما ورد عن بعضهم في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ بِأَنَّ إِمَامًا جَمْعُ أَمٍّ. قال الزمخشري: «ومن بدع التفسير أن الإمام جمع أم، وأن الناس يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَمَمَاتِهِمْ، وأن الحكمة في الدعاء بالأممات دون الآباء رعاية حق عيسى عليه السلام، وإظهار شرف الحسن والحسين، وأن لا يُفَضِّحَ أَوْلَادُ الزَّنى. وليت شعري، أيهما أبدع: أصحُّ لفظه، أم بهاء حكْمَتِهِ!».
- 2- وفسر الزجاج قول الله تعالى: ﴿وَيُرْسِلْ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾، فقال: وهذا موضع لطيف يحتاج أن يُشْرَحَ، وهو أن الحُسابَ في اللغة هو الحساب، قال تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾، المعنى: بحساب. فالمعنى في هذه الآية: أن يُرْسِلَ عَلَيْهَا عَذَابَ حُسْبَانٍ، وذلك الحُسْبَانُ هو حِسَابٌ مَا كَسَبَتْ بِدَاكِ».

وقد تعقَّب الأزهرِيُّ هذا القولَ، فقال: «والذي قاله الزَّجَّاجُ في تفسير هذه الآية بعيدٌ، والقول ما قاله الأَخْفَشُ وابنُ الأَعرابيِّ وابنُ شُمَيْلٍ، والمعنى -والله أعلم-: أَنَّ اللَّهَ يُرْسِلُ عَلَى جَنَّةِ الْكَافِرِ مَرَامِي مِنْ عَذَابٍ، إِمَّا بَرْدٌ، وَإِمَّا جَارَةٌ، أَوْ غَيْرُهَا مِمَّا شَاءَ، فَيُهْلِكُهَا وَيُبْطِلُ غَلَّتْهَا.

في هذا المثال جعل الزجاج الحُسبانَ: جَمْعُ الحِسَابِ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ جَمْعٌ، واحِدَتُهُ: حُسْبَانَةٌ، وهي المرامي. ويلاحظ في هذا المثال أن لفظ «حساب» ولفظ «حُسبانة» مُفترقان في الرَّسْمِ، وقد اتَّفَقَا فِي الْجَمْعِ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ، وهي الحُسبانُ، وهذا ما أحدث ذلك الخلاف في تفسير هذه اللفظة، وهذا يعني أن هذا المبحث مُرتبطٌ بمبحث المُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ. والأمثلة لهذا المبحث كثيرة، وسأذكر منها ما يلي:

- 1- اختلف المُفسِّرون في تفسير لفظ «عِصِينَ» من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِصِينَ﴾ على قولين: القول الأول: عِصِينَ: فَرَّقُوهُ فِرْقًا، وجعلوه أَعْضَاءَهُ كَأَعْضَاءِ الْجُرُورِ (أي الجمل)، فهو من العضو. وقال به من السلف ابن عباس، وسعيد بن جبیر، ومجاهدٌ، والضَّحَّاكُ، وغيرهم.
- وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ: الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، وَالْفَرَّاءُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَالْأَخْفَشُ، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، وَغَيْرُهُمْ.
- القول الثاني: عِصِينَ: سَحَرٌ، وقد ورد هذا التفسير عن مجاهدٍ، وعكرمة، وقد أشار إلى هذا القول جمع من أهل اللغة.

وسبب هذا الخلاف: اختلاف النَّظَرِ إِلَى أَصْلِ هَذَا اللَّفْظِ وَاشْتِقَاقِهِ، قال الأزهرِيُّ مُبَيِّنًا ذَلِكَ: «وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِصِينَ﴾ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي اخْتِقَاقِ أَصْلِهِ وَتَفْسِيرِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: وَاحِدُهَا عِصَنَةٌ، وَأَصْلُهَا عَضْوَةٌ، مِنْ عَضَيْتِ الشَّيْءَ إِذَا فَرَّقْتَهُ، جَعَلُوا النُّقْصَانَ لِحَرْفِ الْوَاوِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ فَرَّقُوا -يعني: المشركون- أَقَاوِيلَهُمْ فِي الْقُرْآنِ؛ أَي: فَجَعَلُوهُ مَرَّةً كَذِبًا، وَمَرَّةً سِحْرًا، وَمَرَّةً شِعْرًا، وَمَرَّةً كِهَانَةً. وَمِنْهُمْ

من قال: أصل العِصَةِ عِصْهَةٌ، فاستثقلوا الجَمْعَ بينَ هاءين، فقالوا: عِصَةٌ، كما قالوا: شِفَةٌ، والأصلُ شَفْهَةٌ، وكذلك سَنَةٌ، وأصلُها: سَنَهَةٌ.

وقال الفَرَّاءُ: العِصُونُ في كلام العرب: السِّحْرُ، وذلك أَنَّهُ جعلَهُ من العِصَةِ، وَرَوَى عن عِكْرَمَةَ أَنَّهُ قال: العِصَةُ: السِّحْرُ بلسان فَرِيشٍ. وهم يقولون للسَّاحِر: عاضِةً. والكسائي ذهب إلى هذا.

الاختلاف بسبب النظر إلى المعنى القريب المتبادر للذهن والمعنى البعيد للفظ إذا كان للفظ مدلولان، أحدهما قريبٌ مُتبادِرٌ إلى الذَّهْنِ، والآخرُ بعيدٌ، وسمعتُ مُتَكَلِّمًا يتكلَّمُ بهذا اللَّفْظِ، فَإِنَّ الغالبَ أَن يتبادرَ إلى ذَهْنِكَ المعنى الظَّاهرُ القريبُ، دونَ المعنى البعيد الذي لا يُوصَلُ إليه إلا بتقليبِ النَّظرِ في المعاني المُحتملة. فلو قال قائلٌ: اهْجُرْ فلانًا، لذهبَ الذَّهْنُ إلى معنى التَّركِ، أي: اتَّركَهُ وصَحْبَتَهُ؛ لأنَّ هذه الدِّلالةُ هي المعنى المُتبادِرُ القريبُ من الذَّهْنِ في مدلولِ هذا اللَّفْظِ. وقد لا يخطرُ بِبالِكَ أَنَّ المُرادَ هاهنا السَّبُّ، وهو معنَى آخرٌ مُحتمَلٌ في دلالةِ هذا اللَّفْظِ.

والتَّفريقُ بينَ المعنى القريب والمعنى البعيد يُمكنُ أَنْ تكونَ كَثْرَةُ الاستعمالِ هي المرجعُ في معرفته، فكثرةُ استعمالِ العربِ هذا اللَّفْظَ في هذا المعنى دونَ ذاكِ يجعلُهُ أَقربَ إلى الذَّهْنِ من غيره عند وُجودِ الاحتمالِ عليه في سياقٍ من سياقاتِ الكلام.

هذا، وقد وردت أَلْفاظٌ في القرآن حملها المُفسِّرون على معانٍ مُحتملةٍ فيها، غيرَ أَنَّ بعضها يكونُ أَقربَ إلى الذَّهْنِ مِنْ بعضٍ؛ لشهرته وكثرة استعماله في أحدِ معاني اللَّفْظِ.

ومن الأمثلة التي وقعَ خلافٌ فيها بين المُتأَوِّلِينَ كتابُ الله ما جاء في اختلاف المُفسِّرين في لفظِ (الأعناق) من قوله تعالى: ﴿إِنْ نَسَا نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ على أقوالٍ:

القول الأول: أعناقهم: الأعناقُ المعروفةُ، أي: الرِّقاب. ومِمَّن قال به من السَّلَفِ: ابنُ عباسٍ، ومُجاهدُ بنُ جُبَيْرٍ، وقتادة. ومن اللُّغويين: الفَرَّاءُ، وأبو عبيدة، ونسبه المُبرِّدُ إلى عامَّةِ النحويين، ورَجَّحه الطَّبْرِيُّ.

القول الثاني: أعناقهم: كُبرائُهُم وأشرافُهُم، وقد نسبته الفَرَّاءُ إلى مُجاهدٍ، وقال به فُطْرُبٌ، وابنُ عُزَيْرٍ (ت 330).

القول الثالث: أعناقهم: جماعتُهُم، وقال به بعضُ اللُّغويين: الخليل، وأبو زيد الأنصاري، وابنُ فارس. وقد نسبته النُّحَّاسُ إلى الأخفش، كما نسبهُ الأزهريُّ إلى أكثرِ المُفسِّرين.

وإذا تأملنا هذه الأقوال، وجدنا أَنَّ القولَ الأوَّلَ الذي قال به السَّلَفُ وَجَمَعَ من اللُّغويين أَقربَ إلى الذَّهْنِ مِنْ المعنيين الآخرين، وهما مع كونهما مُحتمَلَيْنِ - مرجوحانِ بسببِ أَنَّ القولَ الأوَّلَ هو الأقربُ المُتبادِرُ للذهنِ.

وعودًا على بدءٍ، فَإِنَّ هذا الاختلافَ الكائنَ بسببِ اللُّغَةِ كانَ له أثرٌ في تعدُّدِ المُحتملاتِ التفسيرية، وكانت هذه المُحتملاتُ مُترابطةً بينَ القبولِ وَعَدَمِهِ، وليس هاهنا محلٌّ بحثِ هذه المسألة، إِنما المُرادُ إبرازُ الأثرِ الذي أفرزه هذا الاحتمالُ اللُّغويُّ في التفسير.

- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة ، وعلامة (x) أمام العبارة الخاطئة :

1- الاشتقاق: أخذُ صِغَةٍ مِنْ أخرى مع اتِّفاقِهما معنًى، ومادةً أصليةً، وهيئةً تركيبٍ لها؛ ليدلَّ بالثَّانِيَةِ على معنى الأصل، بزيادةٍ مُفيدَةٍ؛ لأجلها اختلافُ حروفًا أو هيئةً .

2- لا يفيدُ الاشتقاقُ في معرفةِ خطأ بعضِ التَّفاسيرِ الشَّاذَّةِ التي خرج بها قائلوها عن المعنى المعروف بسببِ دعوى باطلَةٍ.

3- المُفسِّرون تجاه في تفسير لفظ (عِصِينَ) من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِصِينَ﴾ على قول واحد .

- اختبر الإجابة الصحيحة مما بين القوسين فيما يأتي:

- المُعَلِّقُ على قولِ الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ بأنَّ إمامًا جَمْعُ أُمٍّ قائلاً: ومن يدعِ التَّفاسيرَ أَنَّ الإِمامَ جَمْعُ أُمٍّ، وأنَّ الناسَ يُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيامَةِ بِأَسمائِهِم، وأنَّ الحكمةَ في الدعاءِ بالأَسماءِ دونَ الأَباءِ رِعايةٌ حقٌّ عيسى عليه السلام، وإظهارُ شرفِ الحَسَنِ والحُسَيْنِ، وأنَّ لا يَفْتَضِحَ أولادُ الرِّزَى. وليت شعري، أيُّهما أبدعُ: أصحُّ لَفْظِهِ، أمْ بهاءُ حِكْمَتِهِ (الرَّمْخُسِيُّ - الفَرَّاءُ - ابن كثير).

- اختلف المُفسِّرون في تفسير لفظ (عِصِينَ) من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِصِينَ﴾ على (قولين - ثلاثة أقوال - أربعة أقوال).

- مِمَّنْ قال من اللغويين بأنَّ لفظِ (عِضِينَ) من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ معناه فرقوه فِرَقًا، وجعلوه أعضاءه كأعضاء الجُزُور (الخليل بن أحمد - سيبويه - ابن خباز).

المحاضرة السادسة

«حُرُوف المعاني: حروف العطف: الواو-الفاء»

عناصر المحاضرة

- توطئة في تعريف الحروف وأنواعها.

- حروف العطف:

- الواو.

- الفاء.

توطئة في تعريف الحروف وأنواعها :

أعار علماء الأصول لهذا الموضوع أهمية كبرى، ورأوا أن إمام المُجتهد به أمرٌ ضروريٌّ في استنباط الأحكام الشرعية؛ لأنَّ الحكم الذي يدلُّ عليه النصُّ يختلف باختلاف معنى الحرف الذي يتضمنه، وقد اختلف العلماء في معاني حروف كثيرة . ونشأ من ذلك اختلافٌ في المسائل الفقهية التي تُدار عليها وفي التّفريع. وسأذكر أهمَّ هذه الحروف مع معانيها؛ لأنَّ الحاجة تشدُّ إلى معرفتها.

تعريف الحروف: الحروف لُغَةً: جَمْعُ حَرْفٍ، وَحَرْفٌ كُلُّ شَيْءٍ: طرفه وَشَفِيره وَحَدُّه. واصطلاحًا: ما تدلُّ على معنى في غيرها. وقيل: الحرف ما وُضِعَ باعتبار معنى عام. وهو نوعٌ من النِّسبة.

أنواعها: الحروف نوعان:

1- حروف المباني؛ وهي التي تتركَّب منها الكلمات، وسُمِّيت بذلك لبناء الكلمة عليها وتركيبها منها، وتُسَمَّى حروف التَّهَجِّي أيضًا.

2- حروف المعاني: وهي التي تدلُّ على معانٍ جُزئيةٍ وَضِعَتْ لها أو اسْتُعْمِلَتْ فيها، فهي تربطُ بين جُزأين ، ولها أيضًا معانٍ تبعيةٍ، فلا تستقلُّ بالمعقولية، ولا تكونُ رُكنًا في الكلام إلا مع ضمنية. وسُمِّيت حروف المعاني؛ لأنَّها موضوعةٌ لمعانٍ تتميز بها عن حروف المباني.

والمرادُ بالحروف هنا ما يحتاجُ الفقيه إلى معرفته من معاني الألفاظ المفردة، ومنها الحروف؛ من أجلِ تفريع الأحكام واختلافها تبعًا لاختلاف دلالة الحروف في لسانِ العرب. وليس الحروف التي هي قسيمةُ الأفعال والأسماء.

أولاً- الواو:

تُشْرِكُ الواو المعطوفَ مع المعطوف عليه لفظًا وحُكمًا، وتدخلُ على الأسماء والأفعال والجُمَل. وفائدة عطفها للجمل أنَّ الجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ بدون الواو يُحْتَمَلُ أن تكون بدلًا، فتكونُ الأولى غير مقصودةٍ أو غلطًا، فالواو تُصَرِّحُ بأنَّ الجُمْلَتَيْنِ مقصودتان، وليست الثَّانِيَةُ ببدلٍ أو غلط. وأهم معانيها ما يلي:

1- تكونُ لِمْطَلَقِ الجَمْعِ عند المُحَقِّقين:

فتجمعُ أمرين، وتُعلِّقُ الآخرَ منهما بما يتعلَّقُ به الأوَّلُ من حُكمٍ، كما في عطفِ المفرد على حروف العطف: المفرد، مثلُ نَجَحَ سعيدٌ وفريدٌ، أو تُشْرِكُ بينهما في الثبوت، كما في عطفِ الجُمْلَةِ على الجُمْلَةِ، مثل: نَجَحَ محمدٌ وأخفق وليدٌ.

وَمُطَلَقُ الجَمْعِ أعَمُّ من أن يكونَ مع الترتيب- وهو تأخُّرُ ما بعدها عمَّا قبلها- أو المُقارَنة أو بدونها؛ فهيتعطفُ الشيءُ على مُصاحبه تارةً، وعلى سابقه أو لاحقه تارةً أخرى، حتَّى قال بعضُ النُّحاة: إنَّ واو العطفِ بمثابة ألفِ التَّنْثِيَةِ مع الاثنين وواو الجماعةِ مع الثَّلاثَةِ فصاعدًا؛ فقولك: قام الزيدان، بمنزلة قولك: قام زيدٌ وزيدٌ، وهو يحتملُ ثلاثةَ معانٍ: المعية والترتيب وعدمه. كما يجوزُ أن يكونَ بين مُتعاطفيها تفاوتٌ أو تراخٍ زمنيٍّ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَأَوُہُ إِلَیْکَ وَجَاعَلُوہُ مِنَ الْمُرْسَلِیْنَ﴾، فردَّه الله سبحانه إلى أمِّه وهو رضيع، وبعثه نبيًّا بعد أن كبر.

2- وتأتي بمعنى مع: كقولهم: جاء البردُ والطيَّالسةُ، ونحوه من المفعول معه، مثل: لأضربنَّ زيدًا وعمرًا، إذا لم يردَّ العطفُ بل المعية. وتدلُّ على المُقارَنة في الزَّمانِ، مثل مع.

- 3- وتأتي بمعنى أو: كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾.
- 4- وتأتي للحال: نحو جاء زيد والشمس طالعة، فتجتمع بين الحال وصاحب الحال. والحال يجمع صاحب الحال؛ لأنَّ الحال صفة في الحقيقة، والواو للجمع، فاشتراكا في وَصْفِ الجمع، وحينئذٍ تفيد معنى الشرط، كما إذا قال رئيسُ الجُنْدِ للأعداء: افتحوا الباب وأنتم آمنون، فلا يأمنون بدون فَتْحِ الباب.
- 5- وتأتي للاستئناف: وهو كثير، مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾.
- 6- وتأتي بمعنى رَبٍّ: فَتُسَمَّى واو رَبٍّ، كقول عامر بن الحارث:
- وبلدةٍ ليس بها أنيسٌ إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ
- أي: ورَبٍّ بلدةٍ ليس بها أنيس...قطعها.

7- وتأتي حرف جرٍّ: وتختصُّ بالقسم، ولا يجوزُ ذِكْرُ فِعْلِ القسمِ معها، كقوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ* وَلَيَالٍ عَشْرٍ* وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ*﴾.

هل يجوز حذف الواو العاطفة إذا دلَّ عليها دليل؟

أ- قال أبو علي الفارسي: نعم. واختاره ابن عصفور وابن مالك. واستدلوا بقول العرب: أكلتُ لحمًا سمكًا تمرًا، أي وسمكًا وتمرًا.

وخرَّجوا عليه قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ* عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾، أي ووجوه عاملة ووجوه ناصبة.

ب- وذهب ابنُ جَنِّي والسُّهَيْلِيُّ إلى مَنع ذلك، قال ابنُ جَنِّي في الْمُخْتَسَبِ: قال أبو بكر: حَذَفَ الحرفِ ليس بقياس؛ لأنَّ الحروفَ إِنَّمَا دخلت لِضَرْبٍ من الاختصار، فلو ذهبتُ تحذفها لَكُنْتَ مختصرًا لها أيضًا، واختصار المختصر لا يجوز.

من الأمثلة التطبيقية على الواو:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ نهانا الله سبحانه أن نأكلَ مِمَّا لم يُذْكَرِ اسْمُهُ عليه، وهذا يشمل الميتة والذَّبَاحَ التي يتقَرَّبُ بها المشركون للأوثان وذبائح الكفر وصيدهم، هؤلاء الذين ليسوا من أهل التذكية، فيحُرِّمُ على المسلمين أكلُ ما ذُكِرَ.

والواو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ فيها ثلاثة أوجه:

- أن تكون للعطف. ولا يُبَالَى بتخالف الجملة التي قبلها مع ما بعدها طلبًا وخبرًا، وهو مذهبُ سيبويه.
- أن تكون للاستئناف، والجملة بعدها مُسْتَأْنَفَةٌ.
- أن تكون للحال، والجملة بعدها حالية، أي لا تأكلوه، والحال إِنَّهُ لَفِسْقٌ. فالواو في حُكْمِ المُشْتَرَكِ، ومن ثَمَّ اختلف الفقهاء في حُكْمِ ذبيحة المسلم إذا ترك التسمية عمدًا أو نسيانًا.

ثانيًا الفاء:

الفاء : تشرِكُ المعطوف مع المعطوفِ عليه لفظًا وحُكْمًا، وتدخل على الأسماء والأفعال، وأهمُّ معانيها ما يلي:

- 1- تكونُ للترتيب على سبيل التَّعْقِيبِ: أي كَوْنُ المعطوفِ بعد المعطوفِ عليه من غير مُهْلَةٍ وتراخٍ عُرْفًا، فكأنَّه أخذَ بِعَقْبِهِ. وَلَفْظُ التَّعْقِيبِ يُشِيرُ إلى أَنَّهُ ليس ثَمَّةُ مُقَارَنَةٍ، وليس ثَمَّةُ تراخٍ، بل مع الوَصْلِ.
- والتَّعْقِيبُ يَكُونُ في كُلِّ شَيْءٍ بِحَسْبِهِ عُرْفًا، مثل تزوج فلانٌ فولدَ له ولدٌ. إذا لم يكن بين الزَّوْجِ والولادة إلاَّ مُدَّةُ الحَمْلِ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ فيه عُرْفًا أَقْرَبُ من هذا. ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾، وقولهم: كُلُّ حَيٍّ يُؤَلِّدُ فيموتُ. والقرائنُ هي التي تدلُّ على ذلك.

والترتيبُ قسمان:

معنويٌّ، نحو: قام زيدٌ فعمروُ وذكري، ومنه عَطْفُ مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ هو هو في المعنى، كقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنِّي أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾.

2- وتأتي رابطة للجواب: وتُسَمَّى فاء الجزاء، وتكون واقعةً في جوابِ الشرط وجزائه، مثل: مَنْ يصدق فإنِّي أكرمه. وإذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطًا وجب اقترانه بالفاء، وذلك في سبعة أماكن معروفة في

علم النحو، ومن ذلك الداخلة على خبر المبتدأ، مثل: الذي يأتيني فله درهم، أو كل رجل يأتيني فله درهم، ونحو ذلك مما يُشعرُ بترتيب الجزاء على الشرط.

3-وتأتي للسببية: وهو كثيرٌ في عطفِ الجمل، مثل قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ وقوله سبحانه: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ وكذا في الصفات، كقوله سبحانه: ﴿لَا كِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُفُومٍ * فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾.

4-وتأتي لبيان العلة: أي لإظهار أن المذكور بعدها أو قبلها علةٌ، وتُسمى فاء التعليل؛ لأنها بمعنى لام التعليل. وهو أعظم من أن تكون داخلة على الحكم أو العلة. وكلاهما يوجد في كلام العرب **فالأول كقولهم:** أطعمته فأشبعته، وسقيته فأرويته. أي أشبعته بسبب هذا الطعام، وأرويته بسبب هذا السقي. **والثاني كقولك لأسير:** أبشر فقد أتاك الغوث، فالفاء دخلت على العلة في هذا المثال؛ لأنَّ لحوق الغوثِ علةٌ للبشارة.

أمثلة تطبيقية على الفاء:

1-حديث: «لا يجزي ولدٌ والده إلا أن يجده مملوكًا، فيشتريه، فيعتقه». فإذا ملك ولدٌ والده، هل يعتق في الحال أو يلزمه أن يعتقه؟

أ-ذهب الظاهرية إلى أنه يلزمه أن يعتقه، ولا يعتق بنفسه من غير إعتاق؛ لأنَّ الفاء للترتيب.
ب- وذهب الجمهور إلى أنه يعتق عليه من غير إعتاق، أي يعتق بالشراء نفسه، لا بسبب آخر، كما تقول: أطعمته فأشبعته وسقيته فأرويته. والفاء هنا لمجرد التأخر بالمعلولية، لا بالزمان، فبالشراء يحصل الملك، وبالمالك يحصل العتق.

2-لو قال لحربي: انزل فأنت آمن. ثبت الأمان في الحال، وكان آمنًا، وإن لم ينزل؛ لأنَّ الفاء للتعليل.

3-لو قال البائع للمشتري: بعثك هذا الكيس من القمح بكذا، فقال المشتري: فهو صدقة. عدَّ ذلك قبولًا. وكأنه قال: قبلت فتصدق، بخلاف ما لو قال: هو صدقة.

4-لو قال: إن دخلت هذه الدار فهذه الدار فأنت طالق. لا يحنث بترك دخول إحداها، ولا بدخول الثانية قبل الأولى، ولا بتأخير دخول الثانية عن الأولى بمهلة؛ لأنَّ الشرط دخول الثانية عقب الأولى بلا مهلة. ولم يحدث هذا.

المحاضرة السابعة «حروف العطف: ثم - أو»

- عناصر المحاضرة: حروف العطف:

- ثم .
- أو .
- ثم

تُشْرِكُ (ثُمَّ) المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً وحكماً. وتفيدُ الترتيبَ مع التراخي الزماني، وذلك بأن يكون بين المعطوف عليه مُهْلَةٌ في الفعل المُتَعَلِّق بهما على الأصح. ويَتَضَحُّ هذا في آياتِ التَّكْوِينِ، قال تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾. وترتيبها معنوي في المفردات، نحو: بَعِثَ هَذَا ثُمَّ هَذَا، وَذَكَرَ فِي الْجُمْلِ، أي في الإخبار لا في الوجود، نحو قول أبي نواس: قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ، ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

هل تفيذُ (ثُمَّ) التراخي في اللفظ والحكم أو في الحكم فقط؟

- ذهب أبو حنيفة إلى أنها تفيذُ التراخي في اللَّفْظِ والحكم؛ لأنَّ الأصلَ في كلِّ شيءٍ كماله، وكمالُ التراخي أن يكون في اللَّفْظِ والحكم معاً. ولو كان موجوداً في الحكم دون التَّكَلُّمِ لكان موجوداً من وجهٍ دون وجه.
- وعند صاحبيه تُفِيدُ التراخي في الحكم.

والفرق بين الفاء وثُمَّ أنَّ الفاء تدلُّ على تأخر المعطوف على المعطوف عليه مُتَّصِلًا به، وثُمَّ تدلُّ على تأخره عنه مُنْفَصِلًا عنه، وفي هذا يقول ابن مالك:

والفاء لترتيب باتِّصالٍ وثُمَّ للترتيب بانفصال

كما تأتي (ثُمَّ) لبيان المنزلة، نحو: محمد صلى الله عليه وسلم ثُمَّ أبو بكر ثُمَّ عمر ثُمَّ عثمان ثُمَّ عليٌّ. أو **فائدة:** يجوزُ إبدالُ ثاءٍ (ثُمَّ) فاءً، فيقال: فُمْ، وأنَّ يلحقُ آخرها تاءُ التَّأْنِيثِ مُتَحَرِّكَةً تارةً وساكنةً أخرى، فيقال: ثَمَّتْ وَثَمَّتْ، أَمَا ثُمَّ-بَفَتْحِ النَّاءِ- فهي ظرفٌ.

أولُ حرفٍ موضوعٌ لتناولِ أحدِ الشَّيْئَيْنِ المذكورين. أي لِنِسْبَةِ أمرٍ مَّا إلى أحدِ الشَّيْئَيْنِ، لا على التعيين؛ ففي المُفْرَدَيْنِ تفيذُ ثبوتَ الحكم لأحدهما، نحو: جاءني عمروٌ أو بكرٌ. وفي الجملتين تفيذُ حصولَ مضمونٍ إحداهما كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ وأهم معانيها ما يلي:

1- الشَّكُّ: ومحلُّه الخبر، نحو قوله تعالى حكايةً عن أهلِ الكهف: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ لجهالته. وليست أو موضوعةً للشَّكِّ؛ لأنَّ الكلامَ للإفهام، فلا يُوضَعُ للشَّكِّ، وإنَّما يحصلُ الشَّكُّ محلَّ الكلام، وهو الإخبار، فإذا استُعملت في الإخبار دلَّتْ على شكِّ المُتَكَلِّمِ، كما لو قُلْتَ: سافرتُ يومَ الخميس أو يومَ الجمعة. والفرقُ بينهما وبين (إمَّا) التي للشَّكِّ؛ أنَّ الكلامَ مع (إمَّا) لا يكونُ إلَّا مبنياً على الشَّكِّ بخلاف أو، فقد يَبْنِي المُتَكَلِّمُ كلامَهُ على اليقين، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الشَّكُّ.

2- الإبهام على السَّامِعِ: ويعبَّرُ عنه بالتَّشْكِيكِ، نحو: قام زيدٌ أو عمروٌ، إذا علمتِ القائمُ منهما، ولكن قصدت الإبهامَ على المُخاطَبِ. فهذا تشكيكٌ من جهةِ المُتَكَلِّمِ والإبهامُ من جهةِ السَّامِعِ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

3- الإباحة: نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين. فله أن يجالس أحدهما وأن يجالسهما معاً، لو يجالس مثلهما، وكأنَّه قال: جالس هذا الضَّرْبُ من الناس.

فإذا عبَّرَ بها في النِّهْيِ عمَّا كانت فيه للإباحة، استوعبت ما كان مُباحاً باتِّفاق النُّحاة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُّورًا﴾.

4- التَّخْيِيرُ: ومحلُّه الإنشاء، كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾، وقوله سبحانه: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي بكر- رضي الله عنه -: «في الماشية شاتان أو عشرون درهماً»

والفرقُ بين التَّخْيِيرِ والإباحة امتناعُ الجَمْعِ بين المُتَعاطِفِينَ في التَّخْيِيرِ وجوازُ الجَمْعِ في الإباحة.

وإذا وقعت في النهي عن المخير، فهل يستوعبُ النهي الجميع؟ قال السيرافي: يستوعبُ الجميع كما في الإباحة. وقال ابنُ كيسان: لا يلزم ذلك، بل يحتملُ الجميع والبعض.

5-مُطلق الجَمْع: وذلك عند أمن اللبس على الصَّحيح، فتكونُ كالواو، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ على رأي الكوفيين، ومنه قولُ جرير: جاء الخلافةُ أو كانت له قدرًا كما أتى ربُّه موسى على قدر.

6-التَّقْسِيم: وعبر عنه ابنُ مالك بالتفريق، وقال: هو أولى من التَّقْسِم، نحو قولك: الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، سواءً كان الكلامُ خبرًا أو إنشاءً أو تعليقًا.

كما تُستعملُ للإفراد- أي التَّنْوِيع- والتَّفْصِيل، كقولك: اجتمع القومُ فقالوا: حاربوا أو صالحوا. أي قال بعضهم كذا، وقال بعضهم كذا. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ وليس في الفِرَقِ فِرْقَةٌ تُخِيرُ بين اليهودية والنصرانية، وإنما المعنى أن بعضهم، وهم اليهود، قالوا: كونوا هودًا، وبعضهم، وهم النَّصَارَى، قالوا: كونوا نصارى، فهذا تفصيلٌ.

7-معنى حتَّى:

إذا دخلت (أو) بين النَّفي والإثبات، كانت بمعنى حتَّى في استعمالاتهم؛ ولهذا يصير ما بعدها غاية في هذا الموضع، كقولك: لا أفرُّك أو تقضي لي ديني. أي حتَّى تقضي لي ديني. وكان تركُّ المعنى الحقيقي في مواضع النَّفي والإثبات بدلالة الاستعمال والعادة. قيل: **ومن مجيئها بمعنى حتَّى** قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ أي حتَّى يتوب عليهم.

8-معنى إلى: نحو: لألزمك أو تقضي لي حاجتي. أي إلى أن تقضي حاجتي.

9-معنى إلَّا: نحو: لأقتلن تارك الصلاة أو يتوب، أي إلَّا أن يتوب، ومنه قولُ أبي أمامة زياد الأعجم:

وكنْتُ إذا عَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُحُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي: إلَّا أن تستقيم.

10-الإضراب: وتكونُ بمعنى بل، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ أي بل يزيدون، على رأي مَنْ يجعلها لمطلق الجمع. ومنه قولُ جرير:

كأثوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً
لولا رجاؤك قد قتلتُ أولادي

أي بل زادوا ثمانيةً.

قال ابن مالك:

خَيْرٌ، أَبَحْ، قَسِمَ بأو وأبهم، ... واشككُ، وإضرابٌ بها أيضًا نُمي

وربما عاقبت الواو، إذا ... لم يلف ذو النطق للْبَسِ مَنفَذًا

أمثلة تطبيقية على أو: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ أي إنما جزاء الذين يحاربون أولياء الله ورسوله-وهم المسلمون-فيخيفونهم، ويشهرون السلاح عليهم، أن تُقامَ عليهم العقوبات المذكورة في الآية. واختلف العلماء في ترتيب العقوبات المذكورة وإقامتها على قُطَاعِ الطُّرُق. بناءً على اختلافهم في معنى (أو)؛ هل هي للتخيير أو للتفصيل على قدر جنابة المُحارب؟

أذهب جماعةٌ من العلماء-منهم داود وأبو الزناد وأبو الرشاد وإبراهيم النخعي والضحاك وغيرهم-إلى أن (أو) في الآية على التخيير المُطلق. فإذا أشهروا السلاح وأخافوا السَّبِيلَ، فقد صاروا مُحارِبِينَ، وعلى الإمام طلبهم بكلِّ ما يُمكنه، فإن أخذهم كان مُخَيَّرًا على الاجتهاد فيما يكونُ أَرَدَعٌ لهم وأشدُّ تشريدًا لِمَنْ خَلَفَهُم، بين أن يُقتل أو يُصلَّب أو يُقَطَّع أو يُنْفَى، سواءً قُتلوا أو لم يقتلوا، أخذوا مألًا أو لم يأخذوا. واحتجوا بما يلي:

1-إن (أو) في الآية تقتضي التَّخْيِيرَ، كقوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾.

2-رُوي عن ابن عباس-رضي الله عنه-أنه قال: ما كان في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار.

ب- وذهب الجمهور- ومنهم ابن عباس - إلى أنّ(أو)في الآية للتنويع والتفصيل على حسب جناية المحاربين، ومما احتجوا به ما يلي:

إنّ الله -سبحانه- بدأ بالأغلظ فالأغلظ، وقد عُرف من أسلوب القرآن أنّ ما أُريدَ به التّخييرُ بُدئَ فيه بالأخفّ، ككفارة اليمين، وما أُريدَ به الترتيبُ بُدء فيه بالأغلظ فالأغلظ، ككفارة الظّهار والقتل. ممّا يدلُّ على أنّ (أو)في هذه الآية للترتيب.

- من المعهود في الشرع أنّ العقوبات تختلف باختلاف الإجمام. وليس من أخاف فقط كمن قتل وأخذ المال. **المثال الثاني:** لو قال: والله لا أدخل هذه الدّارَ أو هذه الدّارَ» فأيتّنها دخلَ حنث، بخلاف(أو) الدّاخلّة بين اثباتين، فإنّها تقتضي ثبوت أحدهما، حتّى إذا حلف لأدخلنّ اليومَ هذه الدارَ أو هذه الدّارَ، فيبُرُّ بدخول إحداهما.

المثال الثالث: لو قال: وكَلْتُ سعيدًا أو مُجاهدًا، صحَّ التّوكيلُ، وأيُّهما تصرفَ جاز، لكن لا يصحُّ اجتماعهما، كما لو قال لو كيّله: بَعِ هذا أو ذاك، صحَّ التّوكيلُ، وتخير في البيع، بخلاف ما لو قال: بَعْتُكَ هذا أو هذا. فلا يصحُّ العقدُ لجهالة المعقودِ عليه جهالةً مُفضيةً إلى النزاع .

المحاضرة الثامنة

«حروف العطف: لَكِنْ العاطفة - بَل العاطفة- أَمْ العاطفة-حَتَّى»

- عناصر المحاضرة:

- لَكِنْ العاطفة .
- بَل العاطفة .
- أَمْ العاطفة .
- حَتَّى .

لَكِنْ العاطفة:

تُشْرِكُ (لَكِنْ) العاطفة المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً فقط؛ لأنها موضوعة للاستدراك، وهو رَفْعُ التَّوَهُّمِ النَّاشِئِ عن السَّابِقِ، فَنَنْسِبُ لِمَا بعدها حُكْمًا مُخَالَفًا لِحُكْمِ مَا قبلها، نحو ما جاءني زيدٌ لَكِنْ عمرو. إذا كان المُخَاطَبُ يتوَهُّمُ مجيئه.

وشرط استعمالها اختلاف الكلام السابق واللاحق بالإيجاب والسلب، فلا بد أن يتقدّمها كلامٌ مُناقِضٌ لما بعدها، ولو كان الاختلاف أو التناقض في المعنى، فتقع (لَكِنْ) للتأكيد، نحو لو جاءني لأكرمته، لكنه لم يجر. وإنما تكون حرف عطف واستدراك لمفرد على مفرد بشرطين عند أكثر النحاة:

1- أن يتقدّمها نفي أو نهي. 2- أن لا تقترن بالواو.

مثال ذلك: ما قام زيدٌ لَكِنْ عمرو، ولا تُكرّم زيداً لَكِنْ خالدًا. أي قام عمرو، وأكرم خالدًا. فيكون موجبها إثبات ما بعدها، فأما نفي ما قبلها فتأبى دليل. قال ابن مالك:

وأول (لَكِنْ) نفيًا أو نهيًا و (لا) نداءً أو أمرًا أو إثباتًا تلا ، أي إنما يُعطف بـ (لكن) بعد نفي أو نهي. ولو عُطف بها جملة على جملة، جاز وقوعها بعد نفي أو إثبات، فإن كانت الجملة التي قبلها مثبتة كانت التي بعدها منفية، وإن كانت منفية كانت مثبتة. والعطف بالحرف (لكن) إنما يتحقق عند اتساق الكلام وانتظامه، بحيث يصلح أن يكون تداركًا لما قبلها، ويتحقق الاتساق بشرطين:

1- أن يتحقق بين أجزاء الكلام ارتباط معنوي؛ ليحصل العطف، بأن يتعلّق النفي بالإثبات الذي بعده، ولا يكون بينهما بُعد، لكن تناقض وتناف.

2- أن يكون محلّ الإثبات غير محلّ النفي؛ ليتمكن الجمع بينهما. فإن فات أحد الشرطين فهو استثناء. والعطف هو الأصل، فيحمل عليه ما أمكن.

- أمثلة تطبيقية:

لو قال: لفلان علي ألف قرصًا، فقال: لا، لَكِنْ غَصْبٌ، لزمه المال، ولم يكن قوله هذا ردًا للإقرار، بل كان إنكار السبب الذي بينه دون المال، فالكلام متسق. ولو لم يصح الاتساق والتدارك يكون بعدها كلامًا مُستأنفًا ، كما لو بيع متاع رجل بألف، فبلغه ذلك، فقال: لا أجيزه بألفين . لم يقع هذا إجازة؛ لأنه نفي إجازة العقد أصلًا أو لا، فلا معنى لإثباته بألفين، فانتفى الاتساق. ويقع الاتساق لو قال: لا أجيزه بألف، لكن بألفين. إذ يكون التدارك في مقدار الثمن لا في أصل العقد.

- لو كان في يده متاع، فقال: هذا لفلان. فقال فلان: ما كان لي قط، لكنه لفلان آخر، فإن وصل الكلام كان المتاع للمقر له الثاني؛ لأنّ النفي يتعلّق بالإثبات. وإن فصل كان للمقر وهو في يده المتاع- فيكون قول المقر له ردًا للإقرار؛ لأنّ المقر له الأول إذا فصل وقطع كلامه كان نفيًا لملكه مطلقًا، بخلاف ما لو وصل، فإنه وإن كان شهادة الفرد، لكنه لما أقر بالملك لغيره مُتصلاً بالنفي عن نفسه ، صار الكل بمنزلة كلام واحد، فيكون تقديم الإقرار وتأخيرُه سواء.

- بَل العاطفة:

تُشْرِكُ (بَل) العاطفة المعطوف مع المعطوف عليه في إعرابه لا في حكمه؛ لأنها حرف عطف وإضراب؛ لتدارك الغلط، فتفيد الإعراض عما قبلها وإثبات ما بعدها على سبيل التدارك.

1- فإن وليها مفرد في نهي أو نفي كانت مثل (لَكِنْ) تقرر حكمه في كونه منفيًا أو منهيًا عنه، وتثبت نقيضه لما بعدها عند الجمهور. نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، وكذلك: لا تضرب زيداً بل عمراً. أي ما قام زيدٌ بل قام

عمرو، ولا تضرب زيداً بل اضرب عمراً، فقررت النفي والنهي السابقين، وأثبتت القيام لعمرو في المثال الأول، والأمر بضربه في المثال الثاني.

2- إن وليها مفرد في خبر مثبت أو أمر أفادت الإضراب عن الأول-أي المعطوف عليه-ونقلت حكمه إلى الثاني؛ حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه من غير تعرض لإثباته أو نفيه. نحو قام زيدٌ بل عمرو، وأكرم زيداً بل خالدًا.

ومن ذلك (بل) التي للترقي، فكأنه أعرض عن النسائي، وجعله مسكوتاً عنه، وأثبت الأولوية للثاني، قال ابن مالك:

وبل ك (لكن) بعد مصحوبها ك "لم أكن في مَرَبَعِ بَلْ تَيْهَا
وانقل بها للثان حكم الأول في الخبر المثبت والأمر الجلي

3- إن وليها جملة فهي على ضربين :

أ- ضرب لإبطال الحكم السابق في الجملة الأولى وتقرير حكم التي بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾.

ب- وضرب للانتقال من حكم على حكم من غير إبطال الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرَةٍ وقوله: ﴿بَلْ إِذَا رَأَى عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ ففي هذه الأمثلة لم تبطل شيئاً مما سبق، إنما هو انتقال من خبر عنهم إلى خبر آخر، أو من غرض إلى غرض آخر، فهو للإعراض عن الغرض الأول. والإضراب الانتقالي قطع للخبر لا للمخبر عنه. وهل هي هنا للابتداء-ابتدائية- أو للعطف والإضراب؟

ذهب قوم-منهم ابن هشام- إلى أنها للابتداء والإضراب، وليست للعطف. وذهب آخرون إلى أنها عاطفة أيضاً.

وإنما يصح الإعراض بكلمة (بل) عما قبلها في كل موضع يصح فيه الرجوع عن الأول- أي يحتمل الغلط- كالأخبار. أمّا ما لا يحتمل الغلط كالإنشاء وما لا يمكن الإعراض فيه عن الأول، فإن كلمة (بل) تصير فيه بمنزلة العطف المحض (الخالص) مجازاً، فيثبت الثاني مضموماً إلى الأول على سبيل الجمع دون الترتيب. مثال ذلك لو قال: لفلان علي ألف، لا بل ألفان:

-وجب ألفان عند جمهور الحنفية، لأن حقيقة اللفظ لتدارك الغلط، بإثبات الثاني مقام الأول.

- وقال زفر: يجب ثلاثة؛ لأنه لم يصح إبطال الأول، لبطان الإنكار بعد الإقرار، لحديث: والمرء يؤخذ بإقراره، فيجب تصحيح الثاني مع بقاء الأول.

أم العاطفة:

أم العاطفة: على نوعين:

1- متصلة: وهي التي تقع بعد همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ أو التي تقع بعد همزة مغنية عن أي، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ أي أيهما عندك؟

2- منقطعة: وهي التي لم تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة مغنية عن أي. وتفيد الإضرابك كـ(بل)، نحو قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أم يقولون افتراء، أي بل يقولون افتراء. وكقولهم: إنها لابل أم شاء، أي بل شاء.

تنبيهان:

1- لا يقع بعد همزة التسوية إلا أم، فإن حذفت جاز وقوع أم ووقوع أو، وهو أكثر.

2- الفرق بين أم المتصلة وبين أم المنقطعة من سبعة أوجه: المتصلة تُقدّر بأي، ولا تقع إلا بعد استفهام، والجواب فيها اسم معين، لا نعم أو لا، ويُقدّر الكلام بها واحداً، والإضراب فيها، وما بعدها معطوف على ما قبلها، لا لازم الرفع بإضمار مبتدأ، وتقتضي المعادلة، وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسم، وأم كذلك، والفعل بينهما، نحو: أزيداً ضربته أم عمراً، فزيد وعمرو مستفهم عنهما.

- حتى: لانتهاء الغاية، فيكون ما بعدها غاية لما قبلها. والأصل فيها أن تكون جارةً، وتُستعمل عاطفةً وابتدائيةً. ويُشترط في العاطفة والجارّة البعضيّة، أي أن يكون ما بعدها داخلًا فيما قبلها وجزءًا منه أو كالجُزء. ويظهر ذلك في التفصيل التالي:

حتى العاطفة: لا يكون المعطوف بها إلا غاية لما قبلها من زيادةٍ أو نقصٍ، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة.

والزيادة تشمل القوة والتعظيم ونحوهما، والنقص يشمل الضعف والتحقيق ونحوهما، ولو باعتبار المتكلم، نحو: زارني الناس حتى الحجامون.

والصحيح أنها بمنزلة الواو، لا تفيذ الترتيب، كقولك: حفظت القرآن حتى سورة البقرة، وإن كانت أول ما حفظت أو في وسطه. وقيل: كالفاء، وقيل: مثل (ثم).

ويُشترط أن يكون معطوفها جزءًا من متبوعه، نحو: أكرم من جيرانني حتى من جفاني، أو كجزئه، نحو: أعجبنى الرجل حتى حديثه، فحديثه ليس بعضًا منه، لكنه كالبعض؛ لأنه معني من معانيه.

وقد يكون المعطوف بها مباينًا لمتبوعه في الجنس موافقًا له في المعنى، فتقدر بعضيته، كقول أبي مروان النحوي:

ألقى الصحيفة كي يخفف رَحْلُهُ والزاد حتى نعلهُ ألقاها

والمعنى: ألقى ما يثقله حتى نعلهُ.

وصفوة القول: إذا استعملت (حتى) عاطفةً في الإعراب لم يسقط معنى الغاية، ويُشترط ما يلي:

1- أن يكون المعطوف بها جزءًا من المعطوف عليه أو كالجُزء، وغاية له في زيادةٍ أو نقصٍ.

2- أن يكون الحكم منقضيًا بالتدرج إلى المعطوف، ولو اعتبارًا؛ ولذلك يدخل ما بعدها فيما قبلها.

المحاضرة التاسعة

«حروف الجر» 1

- عناصر المحاضرة:
- حتى الجارة
- من.
- إلى.
- على.

1- حتى الجارة

وهي على ضربين:

- أ- جارة للاسم المفرد الصريح، وتدل على انتهاء الغاية، ولا تجر إلا ما كان آخرًا أو متصلاً بالآخر، نحو أكلت السمكة حتى رأسها، وسلام هي حتى مطلع الفجر. فما بعدها جزء مما قبلها أو كالجُزء منه.
- ب- جارة لأن المصدرية ومدخولها، فتدخل على الأفعال صورة؛ لأنها في الحقيقة داخلية على الاسم؛ إذ الأفعال منصوبة بأن المضمر، وهي عندئذ مؤولة بالاسم، وتكون:

1- غائية: نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾، وتتعين للغاية إذا احتمل صدر الكلام الامتداد واحتمل آخره الانتهاء، كقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، فإن قتال أهل الكتاب يحتمل الامتداد، وقبول الجزية يصلح أن يكون منتهى له.

أمثلة تطبيقية:

- 1- لو حلف حالف ألا يفارقه حتى يقضيه دينه، ففارقته قبل الدين حنث.
- 2- إذا تعذر العمل بالحقيقة لمانع كالعُرف، كما لو حلف أن يضربه حتى يموت، حُمِلَ على الضرب الشديد من أجل العُرف.

2- من

تأتي (من) لمعان كثيرة، أهمها ما يلي:

- 1- الأصل فيها أنها لا ابتداء الغاية في المكان اتفاقاً، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾. وفي الزمان عند الكوفيين والمبرد وابن درستويه، وهو الصحيح، نحو قوله تعالى: ﴿لِلْمَسْجِدِ أُسُسٌ عَلَى الثَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾، وعند الأكثرين أنها لا ابتداء الشيء ذي الغاية حقيقة، ولغيره من المعاني مجازاً.
- 2- التبعية: نحو: أخذت من الدراهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾، وتُعرف بصلاحية إقامة كلمة بعض مكانها. وقال بعضهم: هي حقيقة في التبعية مجاز في غيره.
- 3- بيان الجنس: نحو قبضت رطلاً من قمح وعشرين ليرة من ذهب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ وقيل: هي حقيقة في التبيين مجاز في غيره.
- 4- التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ أي لأجل الصواعق، وقوله: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾.
- 5- البديل: نحو قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ أي بديل الآخرة.
- 6- توكيد العموم: وهي حينئذ تكون زائدة لفظاً من الناحية النحوية على العناصر الأساسية للجملة، غير زائدة من ناحية المعنى، نحو: ما جاءني من أحد، فإنه كان قبل دخولها محتملاً نفى الجنس ونفى الوحدة؛ ولهذا يصح أن يقال: بل رجلان، لو لم تدخل، ويمتنع ذلك بعد دخولها؛ وذلك كانت لتنصيب العموم، ولا تُراد عند جمهور البصريين إلا بشروط:

أ- أن يسبقها نفى أو شبهة، وهو النهي والاستفهام، نحو: لا تؤذ من أحد، وهل جاءك من أحد.

ب- أن يكون المجرور بها نكرة.

ج- أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ، نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾.

- 7-الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ تُعرف بدخولها على ثنائي المتضادين.
- 8-معنى الباء: نحو قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ أي بطرف خفي.
- 9-معنى في: نحو قوله تعالى: ﴿أُرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ أي في الأرض.
- 10- معنى عند ،نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ أي عند الله.
- 11-معنى على: نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ أي على القوم.
- 12-معنى عن: نحو قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْفَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ أي عن ذكر الله.
- تنبيه:** تُزادُ (ما) بعد (من) فلا تكفها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذْخَلُوا نَارًا﴾.
- من الأمثلة التطبيقية على (من):**

- 1-قال تعالى في سورة المائدة: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْهُ﴾:
- أ-ذهب بعض العلماء إلى أن (من) في الآية للتبويض؛ ولذلك اشترط أن يكون التيمم بتراب له غبار يعلّق باليد.
- ب- وذهب آخرون إلى أنها لابتداء الغاية، فلم يشترطوا ذلك، وقالوا: بل إنها حقيقة في ابتداء الغاية مجاز في غيره.

3-إلى: وأهم معانيها ما يلي:

- 1-انتهاء الغاية زمانًا ومكانًا ، أي انتهاء حُكْم ما قبلها إلى ما بعدها، نحو: سِرْتُ من الجامعة إلى الجامع، وأَجَلْتُ ما ليّ عليك إلى شهر، ونحو: سِرْتُ البارحة إلى نصف الليل، أو إلى آخره.
- ولا شك أن ابتداء الغاية داخل في المعنى، لكن هل يدخل انتهاؤها؟ أي هل يدخل ما بعدها فيما قبلها؟
- إن دلت القرينة على دخوله، نحو: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، أو خروجه، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَطِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ عَمِلَ بها.، وإن لم يكن ثمة قرينة، ففيه مذاهب:
- أ-المشهور والصحيح عند أكثر المحققين أنه لا يدخل مطلقًا، فلو قلت: له من درهم إلى عشرة، لزمه تسعة ؛ لدخول الأول وعدم دخول الآخر؛ ولذلك قال بعضهم: هي حرف لانتهاء ما قبل الغاية.
- ب- وقيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها ، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، وإذا لم يكن من جنس ما قبلها فلا يدخل، نحو قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾.
- د-وقيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها احتمل الدخول، وإن كان الأظهر خلافه.
- هـ-وقيل: إن اقترن بمن، فلا يدخل، وإلا احتمل الدخول.
- ز-وقيل: إن كان مُنفصلًا عما قبله بمُنْفَصِلٍ معلوم بالحس لا يدخل، مثل: :: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، فإن الليل لا يدخل في الصوم؛ لأنَّ الليل ينفصل عن النهار بفاصلٍ حسيٍّ، وهو غروب الشمس، وإن لم يفصله فاصلٌ حسيٌّ دخل، مثل: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ فالمرافق داخل في الغسل؛ لأنَّ الفاصل بين اليد والمرفق غير حسيٍّ.
- ح-وقيل: الدخول وعدمه يحتاجان إلى دليل خارجيٍّ، ولا دلالة لـ(إلى) على دخول أو عدمه، فحيث وُجِدَت قرينة

من عُرِفَ أو عادة أو غير ذلك عُمِلَ بمقتضاها.

- 2-المعية: فتكون بمعنى مع، نحو قوله تعالى حكايةً عن عيسى عليه السلام: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أي مع الله، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ أي مع أموالكم.

من الأمثلة التطبيقية:

الأول: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (إلى) مشتركة بين المعاني السابقة، واليد أيضًا في كلام العرب تُطلق على ثلاثة معانٍ هي الكف فقط، والكف والذراع والعضد، اختلف الفقهاء في إدخال المرافق في اليدين ووجوب غسلهما:

أ-ذهب بعض العلماء-ومنهم زُفَرٌ من الحنفية وبعض المتأخرين من المالكية وبعض الظاهرية والطبري- إلى أنه لا يجب إدخالها في الغسل. عملاً بالصحيح المشهور عند أكثر النحويين أن (إلى) لانتها الغاية حقيقة، ولا يدخل ما بعدها فيما قبلها، كقولك: أكرمتُ القوم إلى زيد، فإنَّ زيْدًا لا يدخل في الإكرام. ومنهم من فهم بالإضافة إلى ذلك أن اليد هي ما دون المرفق، ولم يكن الحدُّ داخلًا في المحدود، فلم يُدْخِلْهُمَا في الغُسل.

ب-وذهب الجمهور إلى وجوب إدخالها في الغُسل. واختلفت جهة استدلالهم، فقال أكثرهم: إنَّ اليد لُغَةً من رؤوس الأصابع إلى الإبط والكتف، فالمرفق جزءٌ منها، وعليه يجب إدخالهما في الغسل بناءً على القولين (ب)، (ج) في معاني إلى.

3- على

وتأتي لمعان كثيرة، أهمها ما يلي:

1- الاستعلاء: سواءً كان ذاتيًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾، أو معنويًا، نحو: الحجاج أمير على العراق. وتُستعمل اسمًا بمعنى فوق عند دخول من عليها، كقول مزاحم العقيلي: غَدَتْ من عليه بعد ما تَمَّ ظَمُؤُهَا تَصِلُ، وعن قيضٍ بزياء مجَهَلٍ أي غدت من فوقه؛ ولذلك دخل عليها حرف الجر.

2- الإيجاب والإلزام: أي ثبات لزوم ما قبلها على ما بعدها، وهذا المعنى العُرفيُّ المُستعمل في عامّة الأحكام مأخوذٌ نقلًا أو تجوُّزًا عن معناه اللُّغوي، وهو التَّعلِّي والتفوق؛ لأنَّ اللازم على الشيء كأنَّه يعلوه ويغلب عليه لوجوبه في ذِمَّتِهِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، ومثله: لفلانٍ عليّ ألفٌ، فهو محمولٌ على الإقرار بالدين، إلّا إذا اتَّصل به غير ذلك نحو وديعة، وبخلاف ما لو قال: لفلانٍ عندي أو معي أو قبلي، فإنَّه يُحمَلُ على الحِفْظ والأمانة.

3- الظرفية: وتكون بمعنى في، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾ أي في ملك سليمان، وقوله سبحانه: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ أي في حين غفلة.

4- المُجاورة: وتكون بمعنى عن. 5- معنى الشرط 6- التفويض، قال تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ أي إذا عقدت قلبك على أمرٍ بعد الاستشارة، فاجعل تفويضك فيه إلى الله.

7- المصاحبة: نحو قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ أي مع حُبِّهِ. 8- التعليل 9- الاستدراك. 10- معنى الباء مجازًا. 11- الزيادة.

مثال تطبيقي: إذا قالت لزوجها: طَلَّقْنِي ثلاثًا على ألفٍ، فطَلَّقَهَا واحدةً:

أ- قال أبو حنيفة: لا يجب المال؛ لأنَّ (على) هنا تقيّد معنى الشرط، فيكون طلاق الثلاث شرطًا للزوم المال؛ إذ الطلاق يوجد أوَّلاً ثُمَّ يجب المال. فإذا طَلَّقَهَا واحدةً فأتى الشرط، وليس بينهما معاوضة، بل تعاقب، وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط والطلاق يقبل الشرط.

ب- وقال أبو يوسف ومحمد: يجبُ ثلث المال؛ لأنَّ (على) بمعنى الباء، كما لو قالت: طَلَّقْنِي ثلاثًا بالألف؛ لأنَّ الطلاق على المال معاوضةٌ من جانب المرأة، والمال يجب عليها عوضًا عن الطلاق؛ ولهذا كان لها الرجوع قبل كلام الزوج، فتكون كلمة على معنى الباء، ويجب عليها المال، على أنَّه عوضٌ لا شرط، وأجزاء العوض تنقسم على أجزاء المعوض.

المحاضرة العاشرة «حروف الجر» 2

- عناصر المحاضرة:

- في .
- اللام
- الباء

في: يأتي حرف الجر (في) لعدة معانٍ، أهمها ما يلي:

1- الظرفية: وهي موضوع للظرفية، وذلك بأن يشتمل المجرور بها على ما قبلها اشتمالاً مكانياً أو زمانياً، سواءً كان ذلك تحقيقاً، كما في قولك: الماء في الكوب والصوم يوم الخميس، أو تشبيهاً ومجازاً، نحو: أنت في نعمة الله والدَّارُ في يدك وأنا في جوارك. وقد اجتمعت الزمانية والمكانية في قوله تعالى: ﴿الْمُغْلَبَتِ الرُّومُ﴾ في أدنى الأرض وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ* في بضع سنين. والظرفية المُستفادَةُ من (في) مُطلقةٌ، فلا إشعار لها بكون المظروف في أول الظرف أو في آخره أو في وسطه. وقد يكون الظرف والمظروف جسمين، نحو: زيدٌ في المسجد، وربما يكونان معنويين، نحو: البركة في القناعة، والإيمان في القلب، وقد يتعكسان، نحو قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ﴾.

2- السببية: نحو قوله-صلى الله عليه وسلم:- «دخلت امرأة النار في هرة حبستها...» أي بسبب هرة، وقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

3- التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ أي لأجله.

4- الاستعلاء: نحو قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَابَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ أي عليها.

5- المصاحبة: نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ أي مع زينته.

6- معنى الباء: نحو قوله تعالى: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي يكثركم به.

7- معنى إلى: نحو قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ أي إليها غيظاً.

8- معنى من الجارة: كقول امرئ القيس:

وهل يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدَهُ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ أَي مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ.

9- زائدة للتوكيد: نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾، والركوب يُستعمل بدون (في) فتكون زائدة. ولها معنيان آخران هما المُقايضة والتعويض.

من الأمثلة التطبيقية: إذا حلف على فعلٍ، وأضافه إلى زمانٍ أو مكانٍ؛ فإنَّ الفعلَ مما يتمُّ بالفاعل، فيُشترطُ كونُ الفاعلِ في ذلك الزمانِ أو المكانِ، وإنَّ كان يتعدى إلى محلٍّ، فيُشترطُ كونُ المحلِّ في ذلك الزمانِ والمكانِ؛ لأنَّ الفعلَ إنما يتحقَّقُ بآثره، وآثره في المحلِّ. فلو قال: غَصَبْتُ ثوبًا في محفظةٍ، أو تمرًا في زنبيلٍ، لزمَّاه معًا؛ لأنَّ معناه: غَصَبْتُ ذلكَ مَظروفًا، ولا يتحقَّقُ ذلك إلا بِغَصَبِ كليهما.

اللام: هذه اللامُ المفردةُ أصلُها الفَتْحُ، وإنَّما كُسِرَتْ مع الاسمِ الظاهرِ مُناسبةً لعمليها. ويدلُّ على ذلك فَتْحُهَا مع المُضمر؛ إذ الإضمارُ يردُّ الشَّيْءَ إلى أصله. وتأتي لمعانٍ كثيرٍ، أهمها ما يلي:

1- التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾.

2- الاستحقاق: نحو: النارُ للكافرين.

3- الاختصاص: نحو: العصمةُ للأنبياء والجنةُ للمؤمنين.

4- العاقبة-ويُعبرُ عنها بلام الصيرورة أو لام المال- نحو قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرًّا﴾.

5- التملك: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾.

6- شبه الملك: نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾.

7- معنى إلى: نحو قوله تعالى: ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾، وقوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾.

8- معنى على: نحو قوله تعالى: ﴿وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ أي على الأذقان. وفي حديث قصة بريرة أنَّ النبي-صلى الله عليه وسلم- قال لعائشة- رضي الله عنها:- «واشترطي لهم الولاء» أي عليهم.

- 9-معنى في: نحو قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ أي في يوم القيامة.
- 10-التعديّة: وجعل منه ابن مالك قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ وقيل: إنها تُشبهه المُلْك.
- 11-زائدة للتوكيد: وهي على ثلاثة أضرب:
- أ- زائدة لتوكيد النفي-أي نفي كان- نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ ويُعَبَّرُ عنها بلام الجحود لمجيئها بعد نفي، فإنَّ الجحود هو نفي ما سبق ذكره.
- ب-ب-وتأتي زائدة لتقوية عاملٍ ضَعُف. ج-وتأتي زائدة لمجرد التوكيد.
- 12-معنى عند، أي الوقتية وما يجري مجراها، نحو قوله-صلى الله عليه وسلم-: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، أي عند رؤيته.
- 13- بمعنى مِنْ: نحو: سمعتُ له صراخًا، أي سمعتُ منه.
- 14-معنى عن: نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ أي قالوا عنهم.
- 15-انتهاء الغاية: وهو قليل، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.
- الباء: ولها معانٍ كثيرة، أهمُّها ما يلي:
- 1-الإلصاق: وهو تعلقُ الشيء بالشيء واتِّصاله به، والمُرَاد به هنا أن يُضَافَ الفِعْلُ إلى الاسم، فيُلصَقُ به بعدما كان لا يُضَافُ إليه لولا دخولها، فهي توصلُ معنى الفعل، وتُلصقه بالاسم، نحو: خضتُ الماءَ برجلي، وقد يكونُ ذلك حقيقةً، نحو: أمسكتُ الحبلَ بيدي، وربما يكونُ مجازًا، نحو: مررتُ بزيد، فإنَّ الممرور لم يُلصَقَ به، لكنك ألصقتَ مرورك بمكانٍ يلبسه زيد.
- والباء لا تنفكُ عن الإلصاق في وضعِ اللغة ، إلاَّ أنَّها قد تتجرَّدُ له، وربما يدخلُها مع ذلك معنى آخر؛ ولهذا لم يذكر سيبويه لها معنىً غيره.
- 2-باء النقل: هي القائمة مقام الهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً به، نحو قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، وأصله ذهب نورهم.
- 3-الاستعانة: وهي طلبُ المعونة على شيء، وتدخلُ على الآلات والوسائل، نحو: كتبتُ بالقلم، وحجبتُ بتوفيق الله، ومنه قوله تعالى: ﴿اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾. وإذا دخلت على المحلِّ لا يجبُ استيعابه بالفعل، وإذا دخلت على الآلة وجبُ استيعابُ المحلِّ؛ لأنَّه هو المقصود، فيستوعبُ بخلاف الأوَّل، فإنَّ المحلَّ غير مقصود، فقولك: مسحتُ بيدي الحائط، المقصود مَسْحُ الحائط، فيستوعب. وقولك: مسحتُ يدي بالحائط، الحائط غير مقصود، وإنَّما المقصود إلصاقُ الفِعْلِ، والمحلُّ وسيلةٌ، فيكتفى بِقَدْرِ ما يحصل به المقصود، وهو إلصاقُ الفِعْلِ بالمحلِّ.
- 4-السببية: نحو قوله تعالى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾.
- 5-التعليلية: نحو قوله تعالى: ﴿فَيُظْلَمُ مَنْ الذِّينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾، والفرق بين السببية والتعليلية أنَّ العِلَّةَ موجبٌ لمعلولها، بخلاف السبب لمُسَبِّبه، فهو كالأمانة.
- 6-المُصاحبة: وهي التي يصلحُ في موضعها مع، أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ أي مع الحق، أو مُحِقًا.
- 7-الظرفية: وهي بمعنى (في) للزمان، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ أَقْلًا تَعْقِلُونَ﴾، أي في وقت الليل، وللمكان: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ أي في بدر، وربما كانت الظرفية مجازية، نحو: بكلامك بهجةً.
- 8-البديلية: وهي التي يجيء في موضعها بدلٌ، نحو قوله-صلى الله عليه وسلم-: ما يسرُّني بها حُمر النِّعم» أي بدلُها، وقول الشاعر:
- فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شئوا الإغارة فُرسانًا وركبانًا
- 9-المقابلة أو التَّعويض، وهي الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو قولك: اشتريتُ الفرسَ بألفٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾. ودخولها في الغالب على الثمن، وربما دخلت على المُثَمَّن، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، ولم يقل: ولا تشتروا آياتي بثمنٍ قليل.

10-المجاورة:وهي التي بمعنى عن، نحو قوله تعالى:﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾، أي عن عذاب، وقوله سبحانه:﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾.

11-الاستعلاء:نحو قوله تعالى:﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ إِنْ تَأْمَنُ بِدِينَارٍ﴾، أي على دينار.

12-التبعيض:وتكون بمعنى من، نحو قوله تعالى:﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾، أي منها، وقول الشاعر: شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ حَتَّى تَرَفَعَتْ مَتَى لَجَجَ لَهُنَّ نَبِيْجُ

أي شربن من ماء البحر. وهذا المعنى قال به الكوفيون والأصمعي وأبو علي الفارسي، وابن مالك.

13-القسم:نحو قول عبد الله بن رواحة-رضي الله عنه-:أقسمتُ بالله يا نفسُ لتفعلِنَّه.

14-زائدة للتوكيد: ولها ستة مواضع: زيادتها مع الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال المنفي عاملها،

والتوكيد بالنفس أو العين، ومثال زيادتها مع الفاعل: أحسنُ بزيد. على قول البصريين أنه فاعلٌ، والأصل:

أحسنَ زيدٌ، بمعنى صار ذا حُسن، ثُمَّ غُيِّرَتِ الصيغةُ من الخبر إلى الطلب، وزيدت الباءُ إصلاحًا للفظٍ وزيادتها مع المفعول، نحو قوله تعالى:﴿وَهَٰؤُلَآءِ إِلَيْكَ يَجِدُ الْخَلَائِفَةَ﴾.

حرف الجر (عن) ومن معانيه:

1-المجاورة، وهو أكثرُ معانيها استعمالًا، نحو: رميتُ السهمَ عن القوس.

2-بمعنى بعد، نحو قوله تعالى:﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ أي بعد طبق.

3-معنى على 4-تكونُ اسمًا بمعنى جانبٍ.

-تنبيه: تُزَادُ (ما) بعد(عن)، فلا تكفُّها عن العمل، نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾.

حرف الجر (الكاف):

ومن معانيها ما يلي:

1-التشبيه:وهو أكثرُ معانيها استعمالًا، نحو: زيدٌ كالأسد، فإنَّها تدلُّ على مُطلق التشبيه، ويتعين محلُّ ذلك بالقرائن.

2-التعليل، نحو قوله تعالى:﴿وَإِذْ ذُكِّرُوا كَمَا هَدَاكُمُ﴾، أي لهدايتكم.

3-زائدة للتوكيد 4-اسمًا بمعنى (مثل).

المحاضرة الحادية عشرة «مواقع الجُمْل»

- عناصر المُحاضرة:

1- الجملة الواقعة خبراً:

2- الجملة الواقعة مفعولاً به:

3- الجملة الواقعة حالاً:

4- الجملة الواقعة صفة:

5- الجملة الواقعة مستثنى:

الجملة التي لها محل من الإعراب:

مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الجملة هي التي تُوَدِّي معنى مستقلاً. والجملة قد يكون لها موقع إعرابي، فتكون في محل رفع أو نصب أو جر أو جزم، وهذا التعبير يدل على أن الجملة التي لها موقع إعرابي هي التي تحل محل مفرد؛ لأن المفرد هو الذي يوصف بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم. ومعنى "مفرد" هنا الكلمة غير المركبة؛ أي غير الجملة أو شبه الجملة.

والجملة -عند النحاة- لا تقع مبتدأ ولا فاعلاً ولا نائباً عن الفاعل، وقد ذهب بعضهم -وهو الصواب- إلى جواز وقوعها فاعلاً ونائباً عنه، وتأولها جمهورهم.

والجملة التي لها محل من الإعراب أنواع، هي:

1- الجملة الواقعة خبراً:

هذه الجملة يُشترطُ فيها أن تكون محتويةً على رابط يعود على المبتدأ، مثل: **زيدٌ خُلِّقَ كريمٌ**، فزيد: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. وخلق: مبتدأ ثانٍ مرفوع بالضممة الظاهرة، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. كريم: خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضممة الظاهرة. والجملة من المبتدأ الثاني وخبره (**خُلِّقَ كريمٌ**) في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

- زيدٌ يدرسُ الطبَّ: زيد: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. يدرس: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر. **- كان زيدٌ خُلِّقَ كريمٌ:** فكلية كان: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. وزيد: اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة. خلقه: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، والهاء مضاف إليه في محل جر. كريم: خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان. **- كان زيدٌ يدرسُ الطبَّ:** كان: فعل ماضٍ ناقص.

زيد: اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة. يدرس: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان. **- إنَّ زيداً خُلِّقَ كريمٌ:** إنَّ: حرف توكيد ونصب. زيداً: اسم إنَّ منصوب بالفتحة الظاهرة. خلقه: مبتدأ مرفوع، والهاء مضاف إليه في محل جر. كريم: خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن.

- لا ظالمٌ يُفْلِتُ من عقاب الله: لا: النافية للجنس. ظالم: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. يفلت: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا.

- كاد زيدٌ يفوزُ: كاد: فعل ماضٍ ناقص. زيد: اسم كاد مرفوع بالضممة الظاهرة. يفوز: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد.

البناتُ كنَّ يلعبنَ: البنات: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. كن: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والنون نون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسم كان. يلعبن: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، النون: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان. والجملة من كان ومعموليها (**كنَّ يلعبنَ**) في محل رفع خبر المبتدأ.

- قد تقع الجملة الإنشائية خبراً - على الرأي الغالب بين النحاة- بشرط أن تكون طلبية أو استفهامية، نحو: زيدٌ كافئهُ. زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. كافئهُ: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، والهاء مفعول به في محل نصب. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر. **زيد هل يحضر؟ زيد:** مبتدأ. هل: حرف استفهام. حضر: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر.

2- الجملة الواقعة مفعولاً به: وهي لا تقع مفعولاً به إلا في مواضع معينة هي:
أ- أن تكون محكية بالقول: قال زيدٌ إنَّ عليّاً ناجحٌ. قال: فعل ماضٍ مبني على الفتح. زيد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. إنَّ: حرف توكيد ونصب. عليّاً: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة. ناجح: خبر إنَّ مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من إن ومعموليهما في محل نصب مقول القول.
ويتفق النحاة على أن الجملة المحكية بفعل القول المبني للمجهول يكون محلها الرفع نائبة عن الفاعل، نحو: قيل إنَّ زيدا ناجحٌ. قيل: فعل ماضٍ. إن: حرف توكيد ونصب، وزيدا: اسمها. وناجح: خبرها. والجملة من إن ومعموليهما (إنَّ زيدا ناجحٌ) في محل رفع نائب فاعل.

- قد تقع الجملة بعد القول، ويحتمل أن تكون محكية به، كما يحتمل أن يكون القول بمعنى الظن، مثل: أقول موسى يلعب؟ الهمزة: حرف استفهام. تقول: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت. موسى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر. يلعب: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول. أو نعربها على النحو التالي: موسى: مفعول أول منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها التعذر. يلعب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثانٍ لنقول. "وتقدير الجملة: أقول "أظن" موسى لاعبا".

ب- أن تقع بعد المفعول الأول في باب ظن وأخواتها: ظننت زيدا يقرأ. ظننت: فعل وفاعل. زيدا: مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة. يقرأ: فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثانٍ. "وهي لا تقع مفعولاً أول في هذا الباب؛ لأن المفعول الأول أصله مبتدأ، والمبتدأ لا يكون جملة".

ج- أن تقع بعد المفعول الثاني في باب أعلم وأرى: أعلمتُ زيدا عمراً أخوه ناجح. أعلمت: فعل وفاعل. زيدا: مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة. عمراً: مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. أخوه: مبتدأ مرفوع بالواو، والهاء مضاف إليه في محل جر. ناجح: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثالث. "وهي لا تقع مفعولاً ثانياً في هذا الباب- لأن المفعول الثاني أصله مبتدأ، والمبتدأ لا يكون جملة".

د- أن تقع الجملة معلقاً عنها العامل سواء كان من أفعال القلوب أو من غيرها: سأعلم أيُّ الطلاب مُجِدُّ. أعلم: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. أيُّ: اسم استفهام مرفوع بالضمة الظاهرة. المُجِدُّ: المبتدأ. الطلاب: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. مُجِدُّ: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مسد مفعولي أعلم.

عرفت متى السفر. عرفت: فعل وفاعل. متى: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم. السفر: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به.

من المهم أن نعرف موقع الجملة المعلق عنها العامل؛ لأنها تؤثر في التابع الذي يتبعها، مثل: عرفت متى السفرٌ ووسيلته. فجملة "متى السفر" معلق عنها العامل؛ لأنها مُصدَّرةٌ باسم الاستفهام الذي علق الفعل عن العمل؛ لأن اسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. وهذه الجملة في محل نصب مفعول به. وقد ظهر أثر ذلك في التابع الذي وقع معطوفاً وهو كلمة "وسيلته".

3- الجملة الواقعة حالاً: ولا بد أن يكون فيها رابط -كما سبق- إمّا ضمير عائداً على صاحب الحال، وإمّا الواو، مثل: رأيتُ زيدا كاتباً في يده. رأيت: فعل وفاعل. زيدا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. كتابه: كتبه:

مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، والهاء مضاف إليه في محل جر. في يده: جار ومجرور ومضاف إليه. وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر. والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من زيد.

- رأيتُ زيداً يقرأ: رأيتُ زيداً: فعل وفاعل ومفعول به. يقرأ: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من زيد. الواو: واو الحال، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. الكتاب: مبتدأ. في يده: جار ومجرور ومضاف إليه. وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر. والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من زيد. - ما رأيتُ زيداً إلا كتابه في يده. ما: حرف نفي. رأيت: فعل وفاعل. زيداً: مفعول به. إلا: حرف استثناء مُلغى. كتابه: مبتدأ، والهاء مضاف إليه. في يده: جار ومجرور ومضاف إليه. وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر. والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من زيد.

- ما رأيتُ زيداً إلا كتابه في يده يقرأ. إلا: حرف استثناء مُلغى. كتابه: مبتدأ ومضاف إليه. في يده: شبه الجملة متعلق بمحذوف خبر. والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من زيد. يقرأ: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من زيد.

4- الجملة الواقعة صفة: تحدث في الحفل خطيبٌ لسانه فصيح: خطيب:فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. لسانه: مبتدأ، والهاء مضاف إليه. فصيح: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة. والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع صفة. سمعتُ مُغَنِّياً صوتهُ جميلٌ. مغنيا: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. صوته: مبتدأ والهاء مضاف إليه. جميل: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة. والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة. يسكنُ زيدٌ في مدينةٍ جوهاً جميلٌ. مدينة: اسم مجرور بالحرف(في) وعلامة جره الكسرة الظاهرة. جوها: مبتدأ، وها مضاف إليه. جميل: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة. والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة. *من التعبيرات المشهورة: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. لكنَّ النحاة القدماء لا يعمِّون هذا القانون على إطلاقه، وإنما يقيّدونه بقيود، فيقولون: الجملة الخبرية إن وقعت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفةٌ لها، وإن وقعت مرتبطةً بمعرفةٍ محضة، فهي حالٌ عنها، وإن وقعت بعد نكرةٍ غير محضةٍ أو معرفةٍ غير محضةٍ فهي حالٌ أو صفةٌ. كل ذلك بشرط عدم وجود مانع يمنع من جعل الجملة صفة أو حالاً.

أ- فالنكرة المحضة مثل: رأيت طالبا يقرأ. جملة "يقرأ" وقعت صفة في محل نصب.

ب- والمعرفة المحضة مثل: رأيت زيدا يقرأ. جملة "يقرأ" وقعت حالاً من زيد.

ج- والنكرة غير المحضة مثل: رأيت طالبا مجدا يقرأ. أو: رأيت طالباً علماً يقرأ. فجملة "يقرأ" تعربُ صفة أو حالاً؛ لأنها وقعت بعد نكرة غير محضة؛ لأن هذه النكرة تخصصت بالنعته في المثال الأول وبالإضافة إلى النكرة في المثال الثاني "والأفضل إعرابها صفة".

د- والمعرفة غير المحضة مثل: زيد مثل الأسد جرأته أصيلة. فجملة "جرأته أصيلة" وقعت بعد معرفة "الأسد" وهو معرف تعريفاً جنسياً، والتعريف الجنسيُّ يقربُ من التكرير عند النحاة؛ ولذلك تعربُ الجملة حالاً أو صفة "والأفضل إعرابها حالاً".

أما المانع ففي مثل: هذا مهملاً لا تصاحبه. أو: هذا زيد لا تُهَنُّ. جملة "لا تصاحبه" جملةٌ إنشائية وقعت بعد نكرة، كما أن جملة "لا تهنه" وقعت بعد معرفة، ولكن الجملة الإنشائية لا يصح وقوعها صفة أو حالاً، ومن ثَمَّ نعربها مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

ومثل: اعتذر زيد سأسامحه. أو: اعتذر زيد لن أعاقبه. فجملة "سأسامحه" و"لن أعاقبه" وقعت بعد معرفة، لكنها لا تصلح أن تكون حالاً هنا؛ لأنها مُصدَّرةٌ بحرف يدل على الاستقبال، وهو "السين" و"لن" والجملة الحالية لا تُصدَّرُ بدليل استقبال، ومن ثَمَّ وجب إعرابها مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

ومثل: ما جاءني رجل إلا قال خيراً. جملة "قال خيراً" وقعت بعد نكرة محضة "رجل" ومن ثَمَّ كان يجب إعرابها صفة، لكن الجملة الواقعة بعد "إلا" في مثل هذه الجملة تعربُ حالاً لا صفة؛ لأن "إلا" لا تفصل بين الصفة وموصوفها في الاستعمال العربي.

5- الجملة الواقعة مستثنى: وذلك إذا وقعت في استثناء منقطع، مثل:

المؤولة الوردية

لن أعاقب مجداً إلا المهملُ فعقابُه شديدٌ. إلا: حرف استثناء. المهمل: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. فعقابه: الفاء واقعة في الخبر، عقابه: مبتدأ ثانٍ، والهاء مضاف إليه. شديد: خبر المبتدأ الثاني. والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول. والجملة من المبتدأ الأول وخبره في محل نصب مستثنى.

"والاستثناء هنا منقطع؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه".

المحاضرة الثانية عشرة

«مواقع الجُمْل - الجُمْل التي لا محل لها من الإعراب»

- عناصر المُحاضرة:
- 6- الجملة الواقعة مضافا إليه:
- 7- الجملة الواقعة جوابا لشرط:
- 8- الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب:
- الجملة التي لا محل لها من الإعراب:

6- الجملة الواقعة مضافا إليه: وهي تقع مضافا إليه بعد كلمة تكون مضافةً إلى جملةٍ جوازا أو وجوبا. والكلمات التي تقع مضافةً إلى جملة هي:

أ- الكلمات الدالة على الزمان سواء كانت ظرفا أو غير ظرف: قابلت زيدا يومَ حضرَ. يوم: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة. حضر: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه.

هذا يوم لا ينفع فيه الندم. هذا يوم: مبتدأ وخبر. لا: حرف نفي. ينفع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. فيه: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بالفعل. الندم: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه. "كلمة "يوم" لم تقع هنا ظرفا وإنما وقعت خبرا".

- من الظروف الزمانية الملازمة للإضافة إلى جملة: إذ- إذا- لما. كم سعدنا إذ كنا أطفالا. إذ: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب. كنا: كان واسمها. أطفالا: خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة. والجملة من كان ومعموليهما في محل جر مضاف إليه. هل تذكر إذ نحن أطفال؟ إذ: ظرف لما مضى مبني على السكون في محل نصب. نحن: مبتدأ مبني على الضم في محل رفع.

أطفال: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر مضاف إليه. ""إذا" تضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية". إذا حضر زيد أكرمته. إذا: ظرف لما يُستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوبٌ بجوابه. حضر: فعل ماضٍ مبني على الفتح. زيد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه.

"«لَمَّا» لا تضاف إلا إلى جملة فعلية". قابلت زيدا لَمَّا حضر. لما: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب. حضر: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه.

ب- حيث، وتضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية: جلست حيث زيد جالس. حيث: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب. زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. جالس: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر مضاف إليه. جلست حيث جلس زيد. حيث: ظرف مكان. جلس: فعل ماضٍ. زيد: فاعل. والجملة من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه.

- وليس شرطاً أن تقع "حيث" ظرفاً: بدأت من حيث انتهى زيد. من: حرف جر. حيث: مجرور بمن مبني على الضم في محل جر. انتهى زيد: فعل وفاعل. والجملة من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه.

ج- لدن وريث: وهما يضافان إلى الجملة الفعلية بشرط أن يكون الفعل متصرفاً مثبتاً. وتعرب "لدن" ظرف زمان أو مكان حسب المعنى، وأما "ريث" فهي من "راث" بمعنى "أبطأ" ويعرب المصدر ظرف زمان.

هو مجد لدن كان طفلاً. لدن: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب. كان طفلاً: كان واسمها وخبرها. والجملة في محل جر مضاف إليه. وقد لا تكون "لدن" ظرفاً: هو مجد من لدن كان طفلاً. من: حرف جر. لدن: مبني على السكون في محل جر. كان طفلاً: جملة في محل جر مضاف إليه.

انتظرت ريث حضر زيد. ريث: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة. حضر زيد: فعل وفاعل. والجملة في محل جر مضاف إليه.

7- الجملة الواقعة جوابا لشرط: وذلك إذا وقعت بعد "الفاء" أو "إذا" بشرط أن تكون كلمة الشرط جازمة: إن تصادف زيدا فهو مخلص. الفاء: واقعة في جواب الشرط. هو: مبتدأ، مخلص: خبر. والجملة من المبتدأ

وخبره في محل جزم جواب الشرط. إن نشدد على العدو إذا هو هارب. إذا: حرف مفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب. هو: مبتدأ، هارب: خبر. والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط. والنحاة يعدون هذه الجملة في محل جزم؛ لأنه يصح أن نعطف عليهما بفعل مجزوم، فنقول: إن تصادق علياً فهو مخلص ويقم بواجبه.

8- الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب: وذلك في العطف والبدل: زيد نجح وفاز بالجائزة. الواو: حرف عطف. فاز: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع معطوفة على جملة "نجح" الفعلية الواقعة خبرا. ومثل: قلت له اذهب لا تبق هنا. لا: حرف نهي. تبق: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب بدل من جملة "اذهب" الواقعة مقولا للقول. - هذه هي المواضع التي تقع فيها الجملة في محل إعرابي، وقد زاد عليها النحاة مواضع أخر ليست مستعملة إلا بقله، ومن المهم للدارس أن يحدد دائما موقع الجملة إن كان لها موقع؛ لأن ذلك يساعد على فهم التركيب الصحيح للكلام.

الجملة التي لا محل لها من الإعراب:

الجملة التي لا موقع لها هي الجملة التي لا تحل محل كلمة مفردة؛ ومن ثم لا يقال فيها: إنها في موضع رفع أو نصب أو جر أو جزم، وهي أنواع، يمكن ترتيبها على النحو التالي:

1- الجملة الابتدائية:

ويقصد بها الجملة التي يفتتح بها الكلام، سواء كانت اسمية أو فعلية. فجملة: زيد قائم، جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة ابتدائية تؤدي معنى مستقلا، لا يصح أن يحل محلها لفظ مفرد وإلا ضاع المعنى؛ ولذلك نقول: إنها لا محل لها من الإعراب.

2- الجملة المستأنفة: وهي الجملة المنقطعة عما قبلها؛ أي أنها تعد جملة ابتدائية أيضا، وذلك مثل: مات زيد رحمه الله. فجملة "رحمه" وقعت بعد معرفة "زيد" وهي ليست حالا منه، بل هي منقطعة عن الجملة السابقة؛ لأنها دعاء له بالرحمة، ونعربها على النحو التالي:

رحمه: فعل ماض، والهاء مفعول به في محل نصب. الله: لفظ الجلالة فاعل. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جملة مستأنفة.

- ومن الجمل المستأنفة الجملة المؤخر عنها العامل في باب "ظن" مثل: زيد كريم أظن. زيد كريم: مبتدأ وخبر. أظن: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جملة مستأنفة.

سبق أن عرفت أن لجملة المدح والذم إعرابين: أحدهما أن تعرب المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ مؤخرا والجملة الفعلية السابقة عليه خبرا مقدما، وثانيهما أن تعربه خبرا لمبتدأ محذوف، وعلى هذا الإعراب الثاني نقول: نعم القائد خالد. نعم: فعل ماض جامد. القائد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

خالد: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جملة مستأنفة.

- * من المهم أن تنتبه للجملة المستأنفة؛ لأن تقديرها غير مستأنفة قد يؤدي إلى فساد المعنى؛ ولذلك شواهد من القرآن الكريم، نحو: {فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنََّّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ}. فجملة: {إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ} جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لو لم تكن كذلك لكانت في محل نصب مقولا للقول، وذلك فاسد؛ لأن المعنى أن الله - سبحانه وتعالى - يخاطب رسوله - صلى الله عليه وسلم - ألا يحزن لقول المشركين، ثم يقول له: إنه يعلم ما يسرّ هؤلاء المشركون وما يعلنون. فالجملة إذن منقطعة عن القول السابق مباشرة. {وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا}. وكذلك جملة: {إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا} جملة مستأنفة؛ لأنها منقطعة عما قبلها؛ إذ لو لم تكن منقطعة لكانت في محل نصب مقولا للقول، وذلك محال؛ إذ كيف يقول المشركون: {إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا}؟! وإذا قالوه فكيف يحزن الرسول هذا القول؟!!

{وَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ}. فجملة: {كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ} في محل نصب مفعول به لفعل "يرى"، وجملة: {ثُمَّ يُعِيدُهُ} جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها منقطعة عما

قبلها، وذلك أنَّ الناس وإن كانوا يرون كيفية خلق الله للأشياء فإنهم لم يروا كيفية إعادة الخلق؛ لأنها لم تقع بعد، وعلى ذلك نعرب "ثم" حرف استئناف لا حرف عطف حتى لا تأخذ الجملة حكم الجملة التي قبلها.

3- الجملة المعترضة: وهي الجملة التي تعترض بين شيئين يحتاج كل منهما للآخر، والنحويون يقولون: إن هذا الاعتراض يفيد تأكيد الجملة وتقويتها، ويقع الاعتراض في مواضع، هي:

- **بين الفعل ومرفوعه:** سافر - أُخْبِرْتُ - زيدٌ . أُخْبِرْتُ: فعل ماضٍ، والتاء نائب فاعل. والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة. كوفئ - أظنُّ - زيدٌ. أظنُّ: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة. "الجملة الأولى اعترضت بين الفعل وفاعله، والثانية اعترضت بين الفعل ونائب الفاعل".

- **بين المبتدأ والخبر:** زيدٌ - أنا موقنٌ - كريمٌ. أنا: مبتدأ في محل رفع. موقنٌ: خبر مرفوع. والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة. كان زيد - والله - كريما. والله: الواو واو القسم، حرف جر. ولفظ الجلالة مجرور بحرف القسم، وشبه الجملة متعلق بفعلٍ محذوف تقديره "أقسم"، والجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

إنَّ زيدا - أعلمُ - كريمٌ. أعلمُ: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

- **بين الفعل ومفعوله:** أكرمت - أقسمُ - زيدا. أقسمُ: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة. كوفئْتُ - والله - خيرا بخير. جملة القسم "والله" لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة؛ لأنها اعترضت بين الفعل "كوفئْتُ" والمفعول الثاني "خيرا".

- **بين الشرط وجوابه:** إن يجتهد طالب - أنا موقنٌ - ينجح. أنا موقنٌ: مبتدأ وخبر. والجملة لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

- **بين القسم وجوابه:** والله - وإنه لقسمٌ عظيم - ليفلحن الصابرون. إنه: حرف تأكيد ونصب، والهاء اسم إن في محل نصب. لقسم: اللام هي اللام المرحلة، قسمٌ خبر إن مرفوع. والجملة لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

- **بين الموصوف وصفته:** كافأت طالبا - والله - مجداً. جملة القسم لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

- **بين الموصول وصلته:** قابلت الذي - أظنُّ - فاز بالجائزة. أظنُّ: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا. والجملة لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

- **بين أجزاء الصلة:** رأيت الذي ماله - والكرمُ جميل - مبذولٌ للناس. الكرم جميل: مبتدأ وخبر. والجملة لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة. وقد اعترضت هنا بين أجزاء الصلة "ماله مبذول".

- **بين المضاف والمضاف إليه:** هذا كتابٌ - والله - زيدٍ. جملة القسم لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

- **بين الجار والمجرور:** سلَّمت على - والله - زيدٍ. جملة القسم لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

- **بين حرف التنفيس والفعل:** سوف - أوقن - ينجح المجد. أوقن: فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

- **بين قد والفعل:** قد - والله - حضر زيدٌ. جملة القسم لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

- **بين حرف النفي ومنفيه:** ما - والله - أفلح مهملٌ. جملة القسم لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.

- **قد يكون في الكلام أكثر من جملة معترضة، مثل:** زيد - والله - بالإخلاص محمود - مخلصٌ لأصدقائه.

جملة القسم، والجملة التي بعدها من المبتدأ والخبر، جملتان معترضتان لا محل لهما من الإعراب.

4- الجملة التفسيرية: وهي الجملة التي تفسر ما يسبقها، وتكشف عن حقيقته، وقد تكون مقرونة بحرف

تفسير أو غير مقرونة. نظر الحيوان في استعطاف، أي أعطني طعاماً. أي: حرف تفسير مبني على السكون لا محل له من الإعراب. أعطني: فعل، وفاعل، ومفعول أول. طعاماً: مفعول ثانٍ. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب؛ جملة تفسيرية. كتبت إليه أن أرسل إليَّ الكتاب. أن: حرف تفسير مبني على السكون لا محل له من الإعراب. أرسل: فعل وفاعل. والجملة لا محل لها من الإعراب؛ جملة تفسيرية.

وغير مقرونة بحرف التفسير، مثل: هل أدلك على طريق النجاح، تُخْلِصُ في عملك. تُخْلِصُ: فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب؛ جملة تفسيرية "لأنها فسرت طريق النجاح".

5- جملة جواب القسم: والله لَيُفْلِحَنَّ المجد. يفلحَنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة. المجد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب؛ جملة جواب القسم.

6- الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم: وكلمات الشرط غير الجازمة هي: لو - لولا - إذا. لو حضر زيد أكرمته. جملة (أكرمته) لا محلَّ لها من الإعراب؛ جواب الشرط. وكذلك في: لولا زيد لأكرمتك. إذا اجتهدت نجحت. جملة جواب الشرط هنا لا محل لها من الإعراب.

- فإن كانت كلمة الشرط جازمة، فقد سبق أنَّ الجواب إنَّ كان مقرونا بالفعل أو إذا الفجائية كان لجملة الجواب محل من الإعراب. فإن كان الجواب غير مقرون بهما لم يكن للجملة محلٌّ. إن تذاكر تنجح. تنجح: فعل مضارع مجزوم، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب؛ جواب الشرط. إنَّ ذاكر طالب نجح. نجح: فعل ماض مبني على الفتح. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب؛ جواب الشرط.

7- جملة الصلة: جاء الذي نجح. جاء الذي خلقه كريم. الجملة الفعلية "نجح" والاسمية "خُلِّقَ كريم" لا محل لهما من الإعراب؛ صلة الموصول.

8- الجملة التابعة لجملة لا محلَّ لها من الإعراب: حضر زيد ولم يحضر عليّ. الواو: حرف عطف. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يحضر: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون. عليّ: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب "لأنها معطوفة على جملة: حضر زيد، وهي جملة ابتدائية".

المحاضرة الثالثة عشرة «شبهُ الجملة» 1

- عناصر المُحاضرة:

- توطئة.

- معنى التعلُّق.

- ما يتعلق به شبه الجملة .

- الجار والمجرور:

توطئة النحاة يطلقون هذه التسمية على الظرف والجار والمجرور، وتسميتها بشبه الجملة يرجع إلى أسباب؛ منها أنهما -سواء كانا تامَّين أو غير تامَّين- لا يؤدَّيان معنى مستقلاً في الكلام، وإنما يؤدَّيان معنى فرعياً، فكأنهما جملة ناقصة أو شبه جملة، ومنها -وهذا هو السبب الأهم عندهم- أنهما ينوبان عن الجملة، وينتقل إليهما ضمير متعلقيهما في رأيهم. فأنت حين تقول **زيد في البيت أو زيد عندك**. فإن معنى كلامك هو: زيد استقر في البيت، وزيد استقر عندك. فالجار والمجرور والظرف ينوبان هنا عن الخبر الذي يتكون من الفعل وفاعله، أي أنهما شبيهان بالجملة في مثل هذا الموضع، كما أن الضمير المستتر في الفعل قد انتقل مُضمراً في الظرف والجار والمجرور.

- الظرف وحرف الجر لا بُدَّ أن يتعلقا بمتعلِّق؛ فنقول مثلاً: سافر زيد من القاهرة إلى دمشق بالطائرة ليحضر المؤتمر، من القاهرة: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بسافر، إلى دمشق:

جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بسافر، بالطائرة: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بسافر، ليحضر: اللام حرف جر، ويحضر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والمصدر المؤول في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلق بسافر.

فما هو معنى التعلُّق؟

إنَّ الظرف والجار والمجرور يدلان على معنى فرعيٍّ، يُتِمُّ نقصان المعنى الذي يدلُّ عليه الفعل أو ما يشبهه؛ أي أنَّ هذا المعنى الفرعيَّ يرتبط بمعنى الفعل؛ أي يتعلَّق به، والفعل وما يشبهه يدلُّ على حدثٍ، والحدث لا يحدث في فراغ، وإنما يحدث في زمان أو في مكان، وليس ذلك تحليلاً فلسفياً صرفاً، وإنما هو تحليل لغويٍّ أيضاً. فإذا قلت مثلاً: سافر زيد. دلت هذه الجملة على معنى مستقلٍّ يمكن أن تقتصر عليه. فإذا قلت: سافر زيد يوم الجمعة. دلَّ الظرف هنا على معنى فرعيٍّ مرتبطٍ بالفعل سافر؛ لأنَّه يضيف إلى معناه معنى جديداً، ثم إننا نفهم أنَّ هذا الحدث وهو "السفر" قد حدث في يوم الجمعة، أي في زمانٍ معين. وكذلك إن قلت: وقف زيد أمام البيت، فإنَّ الظرف يدلُّ على معنى جديدٍ يضيفه إلى معنى الفعل، بالإضافة إلى أنَّ الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل قد وقع في المكان المعين الذي يحدِّده الظرف. وهكذا إذا قلت: سافر زيد من القاهرة إلى دمشق، فإنَّ حرف الجرِّ "من" يدلُّ على معنى جديد، بالإضافة إلى دلالاته على أنَّ الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل قد بدأ حدوثه من هذا المكان، وكذلك الحرف الآخر "إلى" أي أنَّ الحدث ينتهي عند هذا المكان ... وهكذا.

فالتعلُّق إذن عبارة عن ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي يدلُّ عليه الفعل أو ما يشبهه، بالإضافة إلى دلالاته على "الحيز" الذي يقع فيه الفعل.

وعلى هذا الأساس نقول في الظرف والجار والمجرور الواقعيين بعد المبتدأ ويتمَّان معه معنى الجملة: إنهما متعلقان بمحذوف خبر، وليسا هما الخبر حقيقة؛ لأنهما -على الأصح- لا بدَّ أن يتعلقا بما يدلُّ على الحدث، فجملةً مثل: زيد في البيت أو زيد أمام البيت، لا بدَّ أن يكون تقديرها: زيد "كائن أو مستقر أو كان أو استقر" في البيت أو أمام البيت.

ويرى بعض القدماء -ويؤيده بعض المحدثين- أن نعدَّ شبه الجملة الواقع هذا الموقع خبراً بذاته، أي ليس متعلقاً بخبر محذوف، ومع ما في هذا الرأي من تيسير فإنَّ المتخصص ينبغي أن يدرك المعنى الذي رمى إليه جمهرة القدماء من تعليق شبه الجملة بمحذوف اعتماداً على أنَّ الظرف والجار والمجرور لا يدلان بنفسهما على شيء مستقل، وإنما يدلان على معنى بارتباطهما بحدث. ثم إن هذا الخبر المحذوف لا يحذف

إلا إذا دلَّ على كون عام؛ أي "موجود أو كائن أو مستقر". أما إذا دلَّ على كون خاص فإنه لابدَّ أن يظهر وإلا ضاع المعنى الذي تريده، مثل: زيد مريض في البيت، لا بد أن يظهر الخبر هنا. وظهوره في موضع يدلُّ على وجوده في الموضع السابق، لكنه حُذِفَ لسهولة فهمنا له طالما أنه يدلُّ فقط على معنى "موجود أو كائن".

إنَّ هذا التعلُّقَ مهمٌّ في فهم تركيب الجملة العربية، بل إننا لا نرى صعوبةً في إفهام الناشئة موضوع التعلق إذا أُحْسِنَ عَرْضُهُ عليهم وإذا استطعنا -وذلك ميسور غاية اليسر- إفهامهم معنى الحدث ووقوعه مع ربط المصطلحات النحوية "كتعبيرنا: إنَّ المتعلق ينبغي أن يكون مشتقاً" بأمثلة تميطُ عنها غموضها حتى يستطيع الدارسُ استعمالها من تلقاء نفسه دون شعور بما يحيطها من أسرار مُفتعلة.

ما يتعلق به شبه الجملة: الشيء الذي يتعلق به شبه الجملة هو الفعل كما في الأمثلة السابقة، أو ما يشبه الفعل من كل كلمةٍ تحمل معنى الحدث، مثل:

أ- المصدر، مثل: أحب السفر في القطار ليلاً، في القطار: جارٌّ ومجرور، وشبه الجملة متعلِّق بالمصدر "السفر"، ليلاً: ظرف زمان، وشبه الجملة متعلق بالمصدر "السفر".

ب- اسم الفعل، مثل: أُنْفِ من المنافقين، من المنافقين: جارٌّ ومجرور، وشبه الجملة متعلق باسم الفعل "أنف".

ج- اسم الفاعل، مثل: زيد مسافر غدا بالطائرة، غدا: ظرف زمان، وشبه الجملة متعلق باسم الفاعل "مسافر"، بالطائرة: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق باسم الفاعل "مسافر".

د- اسم المفعول، مثل: هذا الكتاب منشور في مصر، في مصر: جارٌّ ومجرور، وشبه الجملة متعلق باسم المفعول "منشور".

هـ- الصفة المشبهة، مثل: زيد كريم وشجاع في كل موقف، في كل: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بالصفة المشبهة "كريم، شجاع".

و- اسم الزمان والمكان، مثل: هذه الأرض كانت الملعب لأطفالنا، لأطفالنا، جارٌّ ومجرور، وشبه الجملة متعلق باسم المكان "ملعب".

ز- اسم جامد مؤول بمشتق، مثل: زيد الأسد في القتال، في القتال: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بالأسد بتأويل "جريء أو مقدم".

- وقد يتعلَّق شبه الجملة بمحذوف، وذلك في المواضع الآتية:

أ- أن يكون مفهوماً، مثل: بحياتي هذا الوطن، بحياتي: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بفعل محذوف تقديره "أفدي".

ب- أن يدلَّ عليه دليل، مثل: أسافر اليوم إلى القاهرة، أمّا الشهرُ القادم فإلى الإسكندرية. اليوم: ظرف زمان، وشبه الجملة متعلق بالفعل "أسافر"، الشهر: ظرف زمان، وشبه الجملة متعلق بفعل محذوف تقديره أسافر، إلى الإسكندرية: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بفعل محذوف تقديره أسافر.

ج- أن يقع خبراً، مثل: زيد في البيت، في البيت: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر في محل رفع. كان زيد في البيت، في البيت: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كان في محل نصب. إن زيدا في البيت، في البيت: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر إن في محل رفع.

د- أن يقع صفة، مثل: هذا رجل من مكة، من مكة: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ "رجل" في محل رفع، أي: هذا رجل مكي.

هـ- أن يقع حالا، مثل: أحترم الرجل في إخلاصه، في إخلاصه: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من "الرجل" في محل نصب، أي: أحترم الرجل حالة كونه مخلصاً.

و- أن يقع صلة: الرجل الذي في البيت غريب، في البيت: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لا محل له من الإعراب.

ز- أن يكون الاستعمال قد جرى على حذفه، كأن تقول لمريض شرب دواء: بالشفاء، أو ضيفا تناول طعاماً: بالصحة، أو صديق تزوج: بالرفاء والبنين. بالشفاء: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بفعل محذوف تقديره شربت.

بالصحة: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بفعل محذوف تقديره أكلت.
بالرفاء: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بفعل محذوف تقديره تزوجت.
وكذلك في حالة القسم بالواو أو التاء مثل: والله أو تالله ، والله: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بفعل محذوف تقديره أقسم.

وبعد فقد ظهر أن شبه الجملة يتضمن الظرف والجار والمجرور، ولما كان الظرف قد عُرض في موضعه الخاص من الجملة الفعلية، فالحديث التالي يقتصر على الجار والمجرور:

1- يقول النحاة: إن الحرف هو ما دل على معنى في غيره. وليس ذلك صحيحا صحة كاملة؛ لأن للحرف معنى يدل عليه، والنحاة أنفسهم يقولون: إن حرف "من" مثلا يفيد التبعية أو الابتداء، وإن "إلى" تفيد الغاية ... إلخ فضلا عن أن الحرف نفسه يؤثر في الأسماء والأفعال؛ بحيث يغير معانيها أو يقلبها إلى النقيض، وأقرب مثال على ذلك قولنا: "رغب في، ورغب عن"، واستعمال حروف الجر استعمالاً سماعيا في اللغات جميعها.

إن حرف الجر الذي يكون في العربية شبه جملة لا يكفي فيه أن نقول: إنه "ما دلّ على معنى في غيره"؛ لأن له أهمية في الاستعمال اللغوي يحتاج معه إلى درس متأنّ ليس هنا مجال الحديث عنه. والحق أن حرف الجر إن كان يدل على معنى، فإن هذا المعنى لا يتصور تصورا صحيحا إلا بارتباطه مع حدثٍ من الأحداث، ومن ثمّ ظهرت فكرة التعلق التي أشرنا إليها منذ قليل.

حرف الجر على ثلاثة أقسام: أ- حرف أصلي. ب- حرف زائد. ج- حرف شبيه بالزائد.
أ- أمّا الحرف الأصليّ فهو الذي يضيف إلى ركني الجملة معنى فرعياً جديداً، ولا بد أن يكون متعلقاً على النحو الذي بيناه في الأمثلة السابقة.

ب- الحرف الزائد، وهو الذي لا يضيف إلى ركني الجملة معنى فرعياً جديداً، وليس معنى زيادته أنه خالٍ من المعنى أو أنّ وجوده في الكلام مثل عدمه، وإنما يفيد التوكيد وتقوية الربط بين أجزاء الجملة. وهو لا يتعلق.

ج- الحرف الشبيه بالزائد، وهو الذي يضيف معنى لكنه لا يتعلق.
2- حروف الجر التي تستعمل أصلية وزوائد هي: من - الباء - اللام - الكاف.

من: تستعمل زائدة للدلالة على التوكيد أو للدلالة على الشمول والاستغراق، ويشترط في استعمالها زائدة أن تكون مسبوقة بنفي أو ما يشبهه، وأن يكون الاسم المجرور بعدها نكرة. وهي تزاو قبل المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، على نحو ما أشرنا في الحديث عن حروف المعاني، مثل: ما للمهمل من فلاح: ما: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. للمهمل: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم في محل رفع.

من: حرف جر زائد، فلاح: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ما كان في البيت من أحد: ما: حرف نفي، كان: فعل ماض ناقص، في البيت: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كان مقدم في محل نصب، من: حرف جر زائد، أحد: اسم كان مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وتزاو قبل الفاعل، مثل: هل جاء من أحد؟ هل: حرف استفهام، جاء: فعل ماض، من: حرف جر زائد، أحد: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وتزاو قبل المفعول به، مثل: هل ترى من أحد؟ هل: حرف استفهام، ترى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، من: حرف جر زائد، أحد: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وتزاو قبل المفعول المطلق، مثل: ما أخلص إنسان من إخلاص إلا وجد جزاءه.

من: حرف جر زائد، إخلاص: مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

المحاضرة الرَّابِعة عشرة «شبه الجُملة» 2

- عناصر المُحاضرة:
- بقية حروف الجر التي تستعمل أصلية وزائدة، وهي:
الباء - اللام - الكاف.

الباء: وهي تزداد للتوكيد، في المواضع التالية: قبل المبتدأ، مثل: بحسبك العِلْمُ، الباء: حرف جر زائد، حسبك: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والكاف ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، العلم: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. وتزداد كثيرا في المبتدأ الواقع بعد "إذا" الفجائية، مثل: خرجت فإذا يزيد واقف. **الباء: حرف جر زائد،** زيد: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، واقف: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. وتزداد قبل الخبر: ما زيد ببخيل، ما: حرف نفي، زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. الباء: حرف جر زائد، بخيل: خبر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. "في هذا المثال يجوز إعراب "ما" عاملة على عمل ليس، فيكون الخبر في محل نصب، وهذا الإعراب هو الأفضل عندهم".

ليس زيد ببخيل: ليس: فعل ماض ناقص، زيد: اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة. الباء: حرف جر زائد، بخيل: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. **قبل الفاعل:** كفى بالموت واعظا، كفى: فعل ماض، الباء: حرف جر زائد، الموت: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع

من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، واعظا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. وتزداد قبل الفاعل وجوبا في صيغة "أفعل به" في التعجب: أكرم بالعربي! أكرم: فعل ماض جاء على صيغة الأمر، الباء: حرف جر زائد، العربي: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وتزداد قبل المفعول به، مثل: أدلى زيد بدلوه، ألقى العدو بكل جيوشه في المعركة، بدلوه: الباء حرف جر زائد، دلو مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، بكل: الباء حرف جر زائد، كل: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد،

- اللام: وزيادتها تفيد التوكيد، في المواضع الآتية:

قبل المفعول به، وذلك كثير بعد الفعل "أراد"، مثل: أريد لأتخصص في هذا العلم: أريد: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، اللام: حرف جر زائد، أخصص: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب مفعول به.

"فعل" أريد "" فعل متعدي يطلب مفعولا به، والمصدر المؤول هو المفعول، وقد زيدت قبله اللام. وتزداد بين المضاف والمضاف إليه في رأي بعض النحاة، وذلك في مثل: لا أبا لك.

لا: نافية للجنس، أبا: اسم لا منصوب بالالف؛ لأنه مضاف، اللام: حرف جر زائد، الكاف: ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. "والذي دعاهم إلى اللام الزائدة نُصِبُ اسم لا، وهو لا يُنصَبُ إلا مُضَافًا أو شبيهًا بالمضاف. وعلى ذلك عدُّوا اللام مقحمةً والضمير مضافًا إليه".

الكاف: وهي لا تزداد في رأي جمهرة النحاة، لكن بعضهم يرى زيادتها خوف التأويل في نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ليس: فعل ماض ناقص، الكاف: حرف جر زائد، مثله: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، شيء: اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة. "والذي دعاهم إلى عدّها زائدة في هذه الآية أن إعرابها أصلية سيؤدي إلى الاعتقاد بوجود "مثل" له سبحانه تنزهه عن التمثيل".

3- الحرف الشبيه بالزائد هو "رُبَّ"، وبعضهم يضيف إليها كلمات أخرى ليس متفقا عليها، ولا تستعمل استعمالا شائعا. و"رُبَّ" تفيد التكثير والتقليل حسب ما تدل عليه القرائن في الجملة؛ ولذلك عدها النحاة حرفا شبيها بالزائد؛ لأنه يفيد معنى جديداً، وهو التكثير أو التقليل، لكنه لا يتعلق بشيء؛ لأنَّ هذا المعنى الجديد لا يحتوي الحدث كما يحتويه الزمان والمكان. وهي تزداد -غالبا- قبل الاسم الظاهر النكرة، مثل: رُبَّ فقير أسعد من غني: ربَّ:

حرف جر شبيه بالزائد، فقير: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، أسعد: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وقد تزداد قبل ضمير مفرد غائب يفسره تمييز بعده، مثل: رُبَّه بطلا أو بطلين أو أبطالاً أو بطلة أو بطلات: رُبَّ: حرف جر شبيه بالزائد، الهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: ربه كائن أو موجود. بطلا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

وليس شرطاً أن يكون ما بعدها مبتدأ، بل يكون له مواقع إعرابية مختلفة، مثل:

رُبَّ كتاب مفيد قرأتُ: رُبَّ: حرف جر شبيه بالزائد، كتاب: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. مفيد: نعت. قرأتُ: فعل وفاعل.

رُبَّ قراءة صحيحة قرأ عليّ: رُبَّ: حرف جر شبيه بالزائد، قراءة: مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، صحيحة: نعت، قرأ عليّ: فعل وفاعل. والأغلب أنَّ الاسم النكرة الذي يأتي بعدها يحتاج إلى نعت؛ مفرد أو جملة أو شبه جملة، ويعربُ النعتُ هنا إمّا على لفظ الاسم أي بالجر، وإمّا على محله، فنقول: "رُبَّ كتاب مفيد قرأتُ" أو مفيداً "ورُبَّ قراءة صحيحة قرأ عليّ أو "صحيحة".

قد تُسبق "رُبَّ" بالألا الاستفتاحية أو بيا التي للنداء، مثل: ألا رُبَّ فقير أسعد من غني، يا رُبَّ مؤمن زاده إيماناً: ألا: حرف استفتاح مبني على السكون لا محل له من الإعراب، يا: حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والمنادى محذوف تقديره "يا قوم رب مؤمن".

- قد تلحق "رُبَّ" "ما" الزائدة، فتكفها عن العمل، والأغلب حينئذ دخولها على الجملة الفعلية: ربما صدقَ الكذوبُ، رُبَّ: حرف جر شبيه بالزائد، ما: حرف كاف، صدق الكذوب: فعل وفاعل. - تحذف رُبَّ ويحلُّ محلُّها "الواو" في الأغلب، و"التاء" و"بل" قليلاً، مثل:

ورجلٍ كهلٍ قابلت: الواو: واو رُبَّ حرف جر شبيه بالزائد، رجل: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، كهلٍ: نعت، قابلت: فعل وفاعل.

4- يجوز حذف حرف الجر في مواضع أشهرها ما يلي:

أ- أن يكون المجرور مصدراً مؤولاً من "أنَّ" والفعل، أو "أنَّ" ومعموليهما، مثل:

أطمع أن يزورني زيد: أن: حرف مصدري ونصب، يزور: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل جر بحرف محذوف "وتقدير الجملة: أطمع في زيارة زيد".

سعدتُ أنك ناجحٌ: سعدتُ: فعل وفاعل، أنك: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمها في محل نصب، ناجح: خبر أن مرفوع، والمصدر المؤول من أن ومعموليهما في محل جر بحرف محذوف "وتقدير الجملة: سعدتُ بنجاحك".

ب- أن يكون الحرف لامَ التعليل الداخلة على "كي" المصدرية: سافرت إلى القاهرة كي أدرس: كي: حرف مصدري ونصب، أدرس: فعل مضارع منصوب.

والمصدر المؤول من كي والفعل في محل جر بحرف محذوف "وتقدير الجملة: سافرت للدراسة".

ج- أن يكون حرف القسم، مثل: حياتك لأخلصن لك: حياة: مجرور بحرف محذوف وعلامة جره الكسرة الظاهرة "وتقدير الجملة: بحياتك".

تدريب: أعرب ما يأتي:

1- {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} .

- 2- {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} .
- 3- {إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ} .
- 4- {وَتَرَى عُيُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} .
- 5- {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} .
- 6- {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ، سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} .
- 7- {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ} .
- 8- {تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا} .
- 9- {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} .
- 10- {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} .

أداء اللؤلؤة الوردية تمنياتي للجميع التوفيق والنجاح ،،،